

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أكتوبر 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

فهرست

(أكتوبر 2015)

صفحة

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة
بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: «حصول
الحكومة في السياسة الاجتماعية».

• محضر الجلسة الحادية عشرة ليوم الثلاثاء 19 من صفر 1437
(1 دجنبر 2015).....

798

محضر الجلسة الحادية عشرة

التاريخ: الثلاثاء 19 صفر 1437 (1 دجنبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: «حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية».

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع «حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية».

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع السادة المستشارين والمستشارات المحترمين على التوقيت الزمني المخصص للفرق والمجموعات خلال هذه الجلسة، كما حدده مكتب المجلس وندوة الرؤساء، وكذا على المراسلات والإعلانات التي توصلت بها الرئاسة.

الكلمة للسيد الأمين المحترم.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

طبقاً لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل مكتب المجلس بتسع مقترحات قوانين موزعة على النحو التالي:

أربع مقترحات قوانين تقدم بها بعض أعضاء الفريق الحركي وهي:

1- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛

2- مقترح قانون يقضي بإحداث محاكم رياضية؛

3- مقترح قانون بتعديل المادة 19 من القانون رقم 14.07 المغير والمتمم للظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 غشت 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري؛

4- مقترح قانون بتعديل المادة 16 من الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 من رجب 1432 الموافق ل 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية.

وخمس مقترحات قوانين تقدم بها أعضاء الفريق الاشتراكي، وهي:

1- مقترح قانون يرمي إلى تعديل القانون الصادر بتاريخ 15 نونبر 1958 المتعلق بالحق في تأسيس الجمعيات؛

2- مقترح قانون يتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في الأماكن العمومية؛

3- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 2 من القانون رقم 39.08 كما تم تتميمه بموجب القانون رقم 22.13 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛

4- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 301 والمادة 306 من القانون رقم 17.99 يتعلق بمدونة التأمينات؛

5- مقترح قانون يرمي إلى تعديل الظهير الشريف 1.02.2012 الصادر في 22 جمادى الآخرة 1423 الموافق ل 31 غشت 2002، القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

وقبل أن أعيد الكلمة للسيد الرئيس، يشرفنا أن أذكر السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات بالتوقيت المخصص لهم للسؤال والتعقيب خلال هذه الجلسة، كما تم التوافق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء ليوم الاثنين 30 نونبر.

السيد رئيس الحكومة: 75 دقيقة.

مجلس المستشارين: 75 دقيقة موزعة كالتالي:

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 15 دقيقة.

فريق الأصالة والمعاصرة: 14 دقيقة.

فريق العدالة والتنمية: 9 دقائق.

الفريق الحركي: 7 دقائق.

فريق التجمع الوطني للأحرار: 6 دقائق.

فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب: 5 دقائق.

الفريق الاشتراكي: 4 دقائق.

فريق الاتحاد المغربي للشغل: 4 دقائق.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: 4 دقائق.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 3 دقائق.

مجموعة العمل التقدمي: 3 دقائق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نفتح الآن باب التدخلات في المحور المبرمج لهذه الجلسة، والكلمة الأولى للمتدخل عن الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، مرحبا بكم في أول جلسة في إطار مجلس المستشارين في إطار الدستور الجديد.

وسؤال الفريق الاستقلالي، كما تعلمون، حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية؟

فنتمنى ردكم الشافي.

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

في نفس المحور، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، التزمتم خلال برنامجكم بإعطاء أهمية قصوى للمسألة الاجتماعية، وفي ظل غياب كل المؤشرات التي تدل على تنزيل هذه الالتزامات والتي يؤكدنا واقع اجتماعي يطبعه الاحتقان وغياب الحوار الجاد.

نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، وأنتم على بعد أشهر من نهاية ولايتكم: ما هي حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية؟

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن لأحد المتدخلين باسم فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يهدف برنامجكم الحكومي إلى تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصا التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات.

لذا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن المعالم الكبرى للحصيلة الاجتماعية لحكومتمكم؟

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الدور الآن للفريق الحركي لطرح سؤاله.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حظي الجانب الاجتماعي باهتمام كبير من لدن الحكومة، من خلال حجم الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الاجتماعية، ونوعية البرامج المسطرة في هذا المجال الحيوي، إلا أن ذلك لم يجد من حجم الفوارق الاجتماعية والمجالية بين المواطنين، حيث لا تزال خريطة الفقر والهشاشة تُراوح مكانتها.

فضلا عن تزايد الضغط على القدرة الشرائية، وتفاقم التفاوت في توجيه الاستثمارات العمومية بين الجهات، مما يعمق صعوبة الأوضاع الاجتماعية، خاصة لسكانة البوادي والمناطق الجبلية وهوامش المدن.

والاستثمار ومناصب الشغل.

وتجاوبا مع ما جاء في الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة التشريعية الحالية، من تذكير بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية كأخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان، ومنها القانون التنظيمي لممارسة الإضراب، الذي دعى جلالته إلى التشاور والتوافق بشأنه.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، ما الذي يحول دون تسريع مسلسل التصديق على هذا القانون وإخراجه إلى حيز الوجود، لتكون كل الأطراف المعنية على بينة من شروط وكيفيات ممارسة الإضراب، ولخلق نوع من التوازن بين الحق في الإضراب وحرية العمل، وإعطاء مجال أوسع للمفاوضات وإعمال آليات الوساطة والتحكيم والمصالحة؟ لقد آن الأوان للإقدام على هذه الخطوة التي طال انتظارها، لتنظيم ممارسة هذا الحق الدستوري، وضمان حقوق الفئة العاملة ومصالح المقاومة ووتيرة التشغيل وتكريس المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار، وإعطاء إشارة قوية للفاعل الاقتصادي تمنحه الثقة الضرورية للمساهمة في الورش التنموي الكبير لبلادنا. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا سي حفظي.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

استحضارا منا لأهمية البعد الاجتماعي في السياسة الحكومية وللتحديات الكبرى التي تواجهها البلاد على هذا المستوى، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية على ضوء الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري. عفوا، فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

وعليه، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن إستراتيجيتكم المعتمدة لمعالجة الاختلالات القائمة بين الفئات الاجتماعية وبين الجهات، بغية جعل المجهود التنموي في خدمة التماسك الاجتماعي؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لأحد المتدخلين باسم فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في آخر سنة من عمر الحكومة الحالية نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن البعد الاجتماعي في السياسة الحكومية وعن سياستها في تدبير القطاعات الاجتماعية والتي تبنتها من خلال القوانين المالية السابقة ومشروع القانون الحالي لسنة 2016؟

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة، لا يخفى عليكم أن تحسين مناخ الأعمال يُشكل عنصرا أساسيا في تطوير الاستثمار، وتحفيزا للمقاول لخلق الثروة ومناصب الشغل.

لكن، بالرغم من المجهودات المبذولة، مازالت تعتري هذا المناخ صعوبات وعراقيل يتطلب تدليلها انخراط الجميع، ومن جملتها إشكالية الإضرابات التي تؤدي في الغالب، نظرا لغياب شروط وكيفية ممارستها، إلى الإضرار بمصالح المقاول والفئة العاملة على السواء، كما تضر بالمصلحة العامة للبلاد بالنظر لوقوعها السلبي على وتيرة التنمية

كما أن تحسين السياسات الاجتماعية يرتبط بتحقيق تنمية اقتصادية أكبر، وهو ما يمر عبر تشجيع الاستثمار والمقاولة» انتهى كلامكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد رئيس الحكومة،

مند نهاية 2013 حتى الآن، تعرف مختلف البرامج الحكومية في المجالات الاجتماعية تعثرات كبيرة ترجع إلى نقص كبير في البنيات التحتية، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الصحة، حيث أن حاملي بطاقة «¹RAMED» يصعب عليهم اللجوء إلى الاستشفاء العمومي، على سبيل المثال، بعض العمليات الجراحية تحتاج إلى موعد قد تصل إلى سنة.

مثال آخر يتعلق بدعم التمدرس، حيث دوارين متجاورين يستفيد أحدهم من الدعم والآخر لا يستفيد من الدعم لأنه ينتهي ترابيا إلى جماعة قروية غير مصنفة فقيرة.

الدعم الذي خصصتموه، السيد رئيس الحكومة، للأرامل النساء قدموا الملفات، ولا زالوا ينتظرون.

تساؤلنا السيد رئيس الحكومة، لم يتبق في عمر الحكومة أكثر من سنة، ولا يمكننا لذلك أن نتسائل معكم عن ما ستعمل؟

لكن، من حقنا الآن ومن حق الرأي العام أن يعرف من خلال جوابكم على سياستكم وفي المجال الاجتماعي، أين نجحتم؟ وأين أخفقتم؟ وماذا لم تنجزوا؟ ولماذا لم يتعدر عليكم الإنجاز؟
شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا.

السؤال ما قبل الأخير لأحد ممثلي مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد رئيس الجلسة.

اسمحوا لي زملائي المستشارين، السادة الوزراء، أن أمر مباشرة لطرح السؤال على رئيس الحكومة، لأن ثلاث دقائق لا تسعفنا كمنقابة لمساءلة رئيس الحكومة في السياسات الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

أعلنت أربع مركزيات نقابية عن برنامج نضالي ابتداء يوم الأحد الماضي 29 نوفمبر 2015، بمسيرة عمالية بمدينة الدار البيضاء، وسيتم اختتامه بإضراب عام وطني في كل القطاعات.

سؤالنا: ما هي الإجراءات التي قامت بها حكومتكم وأنتم في السنة

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن ما جاء في التصريح الحكومي لسنة 2012 من إصلاحات كبرى في السياسة العامة للبلاد ركز بالأساس على الجانب الاجتماعي.

سؤالنا، السيد رئيس الحكومة، هو ببساطة: ماذا حققت الحكومة لكافة فئة الشعب المغربي وفي طليعتها الطبقة العاملة وعموم المأجورين؟

شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في مناسبات متعددة، أعلنتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن التزام صريح بالأولويات القصوى للقطاعات الانتخابية التشريعية 2011، والحملة الانتخابية للاستحقاقات الأخيرة المحلية والجهوية وانتخابات مجلس المستشارين.

واطلع على البرامج الانتخابية لمختلف الأحزاب السياسية التي ركزت على الوضع الاجتماعي، واعتبرت محاربة الفقر وتشغيل الشباب وتوفير الصحة للجميع ومواجهة الاختلالات والفوارق المجالية والاجتماعية ضمن أولويات الحكومة.

وقد أكدتم ذلك، السيد رئيس الحكومة، في تصريحكم الحكومي وعند تقديمكم للبرنامج الحكومي، وآخر هذه المناسبات كانت هنا داخل هذه القاعة، يوم 25 دجنبر 2015 بمناسبة الجواب على سؤال يتعلق بالسياسة العامة للحكومة حول موضوع المساءلة الاجتماعية.

وأذكر، السيد رئيس الحكومة، بكلامكم، الذي أكدتم فيه ما يلي:

«إذا كان هناك نقص في الموارد، فلا يجب أن نعمره بعدم العدالة في التوزيع وإعطاء الامتيازات للأسر والأقارب وأبناء الأحزاب السياسية، وان كان من الصعب في الظرفية الحالية بذل مجهود مالي إضافي، فإن هناك مجالات للمبادرات إلى مستوى تحسين الحكامة في القطاعات الاجتماعية، من هندسة السياسات الاجتماعية وعقلنة تدبير الموارد وتحسين التنسيق، والسهر على التقائية السياسات العمومية، وتفعيل الشراكة مع القضاء الخاص وتفعيل التضامن الاجتماعي.»

العامية لحظة دستورية متميزة من أجل النقاش البناء ولتنوير عموم المواطنين وتقريبهم من الشأن العام وهموم تديبره.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار هذا الموضوع المهم، الذي يُسائل حصيلة الحكومة في المجال الاجتماعي، وكما لا يخفى عليكم، فإنه لا يمكن تناول حصيلة السياسات الحكومية في المجال الاجتماعي بمعزل عن الجانب الاقتصادي والسياسة الحكومية ذات الصلة.

وهذا الخصوص، فقد أكدت في أكثر من مناسبة أن أولوية الحكومة تركز على استعادة عافية المؤشرات الاقتصادية الحيوية، وتسهيل الاستثمار والمقاولة وتعزيز التوازنات الاجتماعية بالاهتمام بالفئات الهشة على الخصوص، عندي 3 ديال القناعات منذ أن عينني جلالة الملك، كانت خلاصة ما أواجه به زواري حين يقولون ما هي أولوياتك.

الأولى، أولا وقبل كل شيء، الاستعادة ديال التوازنات، لأنه إلى ما استعدناش التوازنات الاقتصادية ما غنقدو نعملو حتى شي حاجة غنبقاو غير في تديبر ما نحن مضطرون لتديبره.

المسألة الثانية هي تيسير الأمر بالنسبة للمقاولة، لأنه قبل توزيع الثروة يجب إنتاجها.

والمسألة الثالثة هي الاهتمام بالفئات الهشة التي كانت عادة تُترك لنفسها.

ومن أجل وضع الحصيلة الاجتماعية في سياقها وتقييم الجهود المبذولة والإكراهات المطروحة، فإنني سأستعرض الوضعية العامة التي دخلت عليها هذه الحكومة في بداية ولايتها، قبل التطرق إلى المنجزات والتحديات التي لا تزال مطروحة.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن بلادنا مرت بظرفية اقتصادية ومالية صعبة انعكست على مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني، فقد بلغت نسبة عجز الميزانية سنة 2012 نحو 7.2%، هذا بالحساب ديالنا أما الحساب ديال صندوق النقد الدولي كانت 7.7%، وأنتما وخا جداد ولا قدام غادي تبادو تعرفوا باللي هاذ الأرقام راه هي ثقيلة جدا.

ووصلت نسبة عجز ميزان الأداءات 9.5% خلال نفس السنة، أما احتياطي العملة الصعبة فكان دون أربعة أشهر، في الحقيقة كان أقرب إلى ثلاثة أشهر منه إلى أربعة أشهر من الواردات، وكان أيضا من تبعات هذه الوضعية ارتفاع وثيرة المديونية العمومية، ملي تتنزل لثلاثة أشهر كيتعتبر خطر.

ومما زاد من صعوبة الوضعية وتعقدها ضعف الرؤية بخصوص آفاق الظرفية الاقتصادية الدولية، في ظل تواصل ارتفاع أسعار المحروقات واستمرار الأزمة الاقتصادية لدى شركاء المغرب من جهة، والإرث الثقيل الذي شكله تنفيذ بنود اتفاق 26 أبريل الذي حمل

الأخيرة من ولايتكم لنزع فتيل التوتر، ما دتمت قد عطلتم الحوار الاجتماعي وخرقتم طيلة ولايتكم إتفاق فاتح غشت 96، الذي ينص على الحوار على الأقل مرتين في السنة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

آخر سؤال في البرنامج لمجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نعلم جيدا المجهودات الجبارة التي قمتم بها مع حكومتكم في القيام بعدد من المنجزات في المجال الاجتماعي.

نريد منكم أولا، أن تتحدثوا معنا حول الإنجازات الاجتماعية النوعية التي قمتم بها وبدقة؛

ثانيا، مدى نجاعتها ومدى تأثيرها والوصول إلى أهدافها بشكل إيجابي؛

ثالثا، ما هي الإكراهات والصعوبات التي تجدونها في طريقكم ونوعها وطبيعتها؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم الآن، السيد رئيس الحكومة، للإجابة على أسئلة السادة المستشارين.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية بمناسبة عقد الجلسة الأولى الخاصة بأسئلة السياسة العامة بعد تجديد انتخاب أعضاء الغرفة الثانية، أن أهني السيدات والسادة المستشارين، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في مهامهم.

كما أرجو من الله تعالى أن يوفقنا لنعمل سويا من أجل صالح بلادنا، وأن نجعل من الجلسات المخصصة للجواب على أسئلة السياسة

التزامات جد مكلفة.

ورغم أن البرامج الاجتماعية هي أول ما يتم تقليصه عادة في ظرفية الأزمة، فإن الحكومة لم تسلك هاذ الخيار، بل حافظت على المكتسبات الاجتماعية وعملت على تعزيزها ووفت بالتزاماتها المالية فيما يخص الحوار الاجتماعي، وهو ما كلفها، هذا للإخوان النقابيين، 13.2 مليار درهم في سنة 2012 بوحدها، و4 ديال الملايير ديال الدرهم إضافية برسم كل سنة، كل عام تنزيدوا على ذلك 13.2 اللي قدمنا نهار الأول 4 ديال الملايير ديال الدرهم باش نوفيووا بالتزامات ديال 26 أبريل.

كما اتخذت الحكومة إجراءات مهمة من أجل استعادة عافية المؤشرات الاقتصادية الحيوية، حيث تم تقليص عجز الميزانية إلى 4.3% في 2015 في أفق بلوغ 3.5%، شحال قلنا في الأول؟ 7.2، و احنا تنجربوا هاذ العام إن شاء الله باش نوصلوا ل 3.5، وهذا بالمقاييس ديال الاقتصاد الدولي يعتبر إنجاز ما بعده إنجاز، والمغرب اليوم يُطرح كنموذج لدولة ناجحة جدا في التحكم في التوازنات الاقتصادية.

كما سينتقل عجز ميزان الأداءات من 9.5% المسجلة سنة 2012 إلى أقل من 2.8% نهاية 2015.

واستقرت نسبة المديونية هذه السنة في 64% من الناتج الداخل الخام في أفق بداية تراجعها ابتداء من 2016 إن شاء الله.

أما احتياطي العملة الصعبة فقد تجاوز ستة أشهر ونصف من الواردات، والإخوان المستشارين تيعرفوا باللي هاذ القضية تيحسبوها الاقتصاديين بالنهار، نهار إلى ربحوه تيفرحوا، تتلقى وزير المالية إلى مشيقي لتونس ولا لدولة أخرى تقول لك عندنا 3 أشهر و10 أيام، إلى ولات 11 يوم كيفرح، احنا مرينا من 3 أشهر وبضعة أيام إلى 6 أشهر وأيام.

كما بذلت الحكومة مجهودات مهمة في اتجاه تحسين مناخ الأعمال، ومنها تبسيط مجموعة من المساطر وإصدار قوانين مهمة مثل القانون المتعلق بمؤسسة الإنتمان، القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (Partenariat Public-Privé)، والقانون المتعلق بتقديم التسبيقات المالية للمقاولات، والقانون المتعلق برهن الصفقات العمومية، ناهيك عن مدونة الصفقات العمومية ومرسوم الضابط العام للبناء.

هذه كلها راه هي ترجمت بهذا التحسن الذي ما فتئ يقع اللي تجاوز 20 نقطة ملي جينا الآن في (Doing Business) وقد انعكست هذه الإصلاحات على ترتيب المغرب في مؤشر مناخ الأعمال للبنك الدولي، حيث تحسن ب 22 درجة خلال الأربع سنوات الماضية، الحمد لله اليوم ما بقات الشهادة تتجيك غير من الداخل، حتى إذا ما نصفوكش في الداخل كابين شي وحدين في الخارج كي.

وعلى صعيد آخر تم تسريع آجال استرجاع الضريبة على القيمة

المضافة وإلغاء قاعدة الفاصل الزمني (le décalage)، المتعلق بخصم الضريبة على القيمة المضافة وقرار إرجاع الدين الضريبي على القيمة المضافة المتراكم (butoire)، هذا راه ملي جيت كرئيس ديال الحكومة ما كنتش كاع كنعرف أش كييعني؟ وكان رجال الاقتصاد ها هما هنا إلى بغاويشهدوا يللمون به، ولكن الحمد لله اليوم، الماكينة تحركت باش كتردوا لهم ذاك الشئ اللي كان ديال (butoire) اللي كانوا كيتسالوا (La TVA²) وعمرهم ما يللموا به، وهاذ الأيام هذه راه احنا سهلنا ل (ONCF³) وللسكك الحديدية ول (ONE⁴) باش يسترجعوا 3.8 ديال المليار ديال الدرهم.

وتسريع أداء المتأخرات لفائدة المقاولات لدى بعض المؤسسات كالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والمكتب الوطني للماء والكهرباء، وأداء متأخرات الدولة تجاه شركات المحروقات بعد أن كانت تتجاوز 20 مليار درهم.

خاصكم تعرفوا بلي ملي جيت كانوا رجال الأعمال ملي تيجلسوا قدامي في اللقاءات تشوف شي وحدين فيهم ماشي كيبيعوا البترول بحال إلى البترول كيحرقهم، لأنه كيتسالوا 500 مليون والزيادة ديال أموال الدولة وما كاينش اللي يخلصهم وهما تيغوتوا الله اللي خلقهم.

ما ابقيتش تشوفهم كاع، هذه مزيانة في المغربية، إلى قضاو حاجتهم ما تعاودش تشوفهم.

وكما تعلمون، فإن تحسن هذه المؤشرات يستتبع تعزيز ثقة الفاعلين والشركاء في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحسن عام في أدائه مما ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي، ورغم ذلك، راه اللي درنا غادي تكون الأمور واضحة، راه الجانب الاجتماعي ما غيتحسن بطريقة حقيقية حتى يتحسن الاقتصاد، والاستثمار يعني في مختلف المجالات، مما ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي.

ورغم ذلك فإن ثمة إكراهات مالية واقتصادية لا تزال قائمة، مما يُحتم علينا مزيدا من الجهود من أجل التحكم في النفقات العمومية وترشيدها وتحسين نجاعتها، وهذا باق ما درناهش بالشكل المطلوب، ولا أخفيكم ماشي سهل، وتحسين التوازنات المالية والتنافسية الاقتصادية وتحرير الطاقات الاقتصادية الوطنية، خاصة المقاولات والاستثمار باستكمال الإصلاحات ذات الصلة، ومنها هاذ الشئ اللي سولوا عليه الإخوان ديال القانون ديال الإضراب.

الحمد لله هاذ الحكومة كلشي ذاك الشئ اللي كان كيتسنى هاذي 20 سنة ولي 30 سنة ويمكن حتى من وقت الاستقلال، كله الحمد لله جا الوقت ديالو هاذ المرة، ولكن اللي جا يتكلم تيقول ما عمرها ما دارت شي حاجة، مع إيلاء عناية خاصة لتحسين الوضع الاجتماعي عامة ووضعية الفئات الضعيفة والمهمشة من المواطنين خاصة، وهو ما

²Taxe sur la Valeur Ajoutée

³Office National des Chemins de Fer

⁴Office National de l'Electricité

الجاري تنفيذها في أهم القطاعات الاجتماعية.

في مجال التربية والتكوين المهني والتعليم العالي:

إن جهودا كبيرا بذلت خلال السنوات الأخيرة لإصلاحه وتأهيله، فقد خصص للتربية والتكوين 45.9 مليار درهم سنة 2015، وارتفع عدد التلاميذ المتمدرسين بنسبة 4.7%، يعني كان عندنا 6.57 مليون سنة 2012 ديال التلاميذ، دابا عندنا 6.88 مليون برسم الموسم 2015-2016.

وارتفع عدد المؤسسات التعليمية من 10.208 ديال المؤسسات إلى 10.805 ديال المؤسسات، يعني بزيادة 600 مؤسسة تعليمية، والتي تيعرف أشنوهما المؤسسات التعليمية غير أشنوه هو القيمة ديال هاذ الشيء، برسم نفس الفترة منها 54% بالعالم القروي.

وعلى صعيد الدعم الاجتماعي تم الرفع من العدد الداخليات من 574 داخلية إلى 832 ما بين 2012-2015 كلشي تيعرف بلي واحد الوقت كان التوجه هو الإلغاء ديال الداخليات، كان غادي ذاك الشيء في اتجاه النقص منها والإلغاء ديالها، اليوم تناخذوا بعين الاعتبار أن كايين مناطق إلى ما دارتش فيها الداخليات ما غاديش يقرأو الدراري، وخصوصا الفتيات.

وارتفع عدد المستفيدين منها من 45.866 مستفيد إلى 103.871، من 103.871 إلى 149.737 خلال نفس الفترة، ووصل عدد المستفيدين من برنامج «تيسير» خلال الموسم الجاري، هذا راه تنعطيوه للدراري اللي كيغيو يقرأو تنعطيوهم واحد المساعدة 80 درهم و100 درهم و120 درهم، إلا كانت المعلومات ديالي دقيقة، خلال الموسم الجاري إلى 828 ألف مستفيد من 524.400 أسرة، وارتفع عدد المستفيدين من التربية غير النظامية من 14.5% مقارنة مع الموسم الماضي ليصل نحو 70 ألف مسجلا.

وفي مجال التكوين المهني، تواصلت الجهود الرامية إلى تنوع التكوين وتوسيعه نحو مهن جديدة، كالسيارات والطيران والطاقات المتجددة وتقريبه من المستفيدين، وقد بلغ عدد المسجلين بالتكوين المهني 390 ألف برسم 2014-2015، يوطرهم 19.500 مكون، على كل حال على مستوى ديال القارة الإفريقية، الآن أصبح المغرب ولله الحمد يعني منارة يمكن هو الأول أو الثاني في التكوين المهني.

أما فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي، فقد تم رفع الاعتمادات المالية المرصدة له من 8 إلى أكثر من 9.8 مليار ديال الدرهم ما بين 2011 و2016، وخصص له 2100 منصب خلال نفس الفترة إضافية.

وتم كذلك رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الجامعي، بنحو 35 مقعد، ما بين 2012-2013 و-2013-2014، كما انتقل عدد المؤسسات الجامعية من 113 إلى 119 مؤسسة ما بين

تعمل عليه الحكومة من خلال مجموعة من الإجراءات التي سنقف عند بعضها في الحصيلة.

السيد الرئيس،

لابد من التذكير بأن الدولة أولت منذ الاستقلال أهمية خاصة للجانب الاجتماعي، واتخذت من أجل ذلك إجراءات مهمة، ولما اضطر المغرب إلى اعتماد سياسة التقويم الهيكلي في بداية الثمانينات، أثر ذلك مباشرة على القطاعات الاجتماعية، حيث راکمت عجزا كبيرا على مدى عقد التقويم الهيكلي والعقد الذي تلاه بفعل سعي البلاد للتحكم في النفقات، وخاصة الموجه للخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرهما، وهذا الحمد لله لم نفعله.

وقد بذلت بلادنا بعد ذلك مجهودا مهما من أجل إعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية وخصصت لها موارد مهمة، غير أنه يبقى من الصعب الاستجابة لكل حاجيات القطاعات الاجتماعية بفعل تنامي حاجيات المواطن من جهة، وتعاضم تحدي تعبئة الموارد الممكنة دون المساس بالتوازنات الكبرى للمالية العمومية، التي يُعتبر الحفاظ عليها إحدى مسؤوليات الحكومة الأولى.

والواقع أن العبء الملقى على عاتق الحكومة في هذا المجال أضحى أثقل من السابق، اعتبارا لحجم الانتظارات ولكون الدستور الحالي ينص على جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وعموما، فإن وضعية القطاعات الاجتماعية في تحسن مستمر رغم أنها لم تصل بعد إلى النتائج المرجوة.

فقد استطاعت بلادنا التقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية بل وتجاوزت بعض الأهداف المسطرة، إذ واصلت نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية إلى 85%، وبلغ معدل الربط بالشبكة الكهربائية 99%، وارتفعت نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب 95%، راه هادي كانت، كلنا تذكرو ملي كنا تنمشيو للبادية هذه 20 عام، كان هذا حلم أنه البادية يوصل لها الضو ويوصل لها حتى الماء، طبعاً ماشي بنفس الطريقة اللي تيوصل للمدن، ولكن تيوصل الماء ما تيكونش بعيد بزاف ماشي بحال قبل.

وقامت الحكومة بمتابعة.. ونسبة الولوج إلى التعليم الابتدائي 99% مع الأسف ماشي كلهم تيبقاو في المدرسة، حتى هذه صحيحة.

وقامت الحكومة بمتابعة تنفيذ بعض البرامج المهمة الجارية وبتنزيل برامج أخرى لم تجد من قبل طريقها للتنفيذ.

وعلى صعيد المجهود المالي، رفعت الحكومة من حجم الاعتمادات الموجهة للقطاعات الاجتماعية رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، إذ دأبت على تخصيص أكثر من نصف اعتمادات الميزانية لهذه القطاعات. واعتبارا لعامل الوقت سأتوقف فقط عند بعض المنجزات والتدابير

الموسمين 2011-2012 و 2015-2016.

كما تم تعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية الموجهة للطلبة من خلال إحداث التغطية الصحية المجانية لفائدتهم، هادي 20 عام وهي كتسنى، المناضلين ديال الاتحاد الوطني لطلبة المغرب اللي دابا ولاو مستشارين وربما قربوا يتقاعدوا راه تيعرفوا بلي هاذ الطلب ملي كانوا كيقراوا وهما كيغوتوا عليه، الحمد لله حتى جات هاذ الحكومة عاد خرجتو للوجود.

.. والرفع من مبلغ المنح ومن عدد المستفيدين منها، من 182.500 إلى 330.000، ولاد من هادو اللي زدهم المنحة؟ بين 2011-2012 و 2015-2016، وقد خصص للمنح برسم الموسم الحالي مبلغ 1.9 مليار درهم.

وفي نفس الاتجاه تم رفع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية ب 4974 سرير، لتصل إلى 58.976 سرير، راه ما بقاش الغوات اللي كان كيكون على الأحياء الجامعية، ماشي لأن كل شي تيلقى، لا، ولكن اللي تعطاتو كييعرف شكون.

ورغم هذه المنجزات فإن القطاع بمختلف مكوناته لا يزال يعاني من عدة مشاكل، كالاكتظاظ وتدني مستوى الجودة.

ومن أجل تأهيل منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي وفق مقاربة شمولية، فإن الحكومة ستقوم بترجمة أهم مضامين رؤية 2015-2030 التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في قانون إطار، مع العمل على تنزيله إن شاء الله.

أما في مجال الصحة:

السيد الرئيس،

لاشك أن قطاع الصحة ما يزال يعاني عجزا راكمه خلال عقود، على مستوى المرافق والأطر والخدمات والأدوية والولوجية وغيرها.

وقد بادرت الحكومة من أجل تأهيل هذا القطاع، إلى وضع إستراتيجية جديدة لقطاع الصحة تمتد على الفترة 2012-2016، وترتكز على تحسين الولوج للخدمات الصحية وتعزيز صحة الأم والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير آليات الوقاية والسيطرة على الأمراض وتحسين الحكامة وتعميم التغطية الصحية الأساسية وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتعزيز الإطار القانوني وتوطيد الجهوية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وموازة مع ذلك، تم رفع الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع، من 10.89 مليار درهم سنة 2011 إلى 14.28 مليار درهم سنة 2016، هادي راه 3 دالمليار ديال الدرهم إضافية وأكثر، راه ماشي ساهلة اللي زدنا في الميزانية من 2011 إلى 2016.

وتم تعزيز الموارد البشرية لهذا القطاع حيث استفاد من 13.691

منصب مالي خلال الفترة من 2012 إلى 2016، كما تم تعميم نظام المساعدة الطبية الذي أعطى انطلاقته الفعلية جلالة الملك في مارس 2012، حيث سُجل أكثر من 8.5 مليون مستفيد، شكون اللي طرح هاذ السؤال ديال ال«RAMED»؟

إلى حد الآن 3.36 مليون أسرة بنسبة تغطية وصلت 99% من إجمالي الفئة المستهدفة، وصحيح ملي تيمشي شي واحد يطلب بعض المرات شي حاجة بحال السكانير، ولا بحال شي عميلة جراحية كيتطلب منو بعض المرات وقت كبير، ولايني كايين فرق بين تمشي وتسنى وبين ما يكونش كاع، راه ملي جينا لقينا هاذ النظام في أزيلال بوحداه.

وعلى مستوى السياسة الدوائية، خفضت الحكومة إلى متم شتنبر 2015 أئمنة حوالي 1800 دواء، والله إلا أنا رئيس حكومة وهاد الشيء تبعنو حرف بحرف، ملي تنبقى نشوف هاذ الإنجازات في مختلف القطاعات وقطاع الصحة بالخصوص تنقول تبارك الله.. إوا 1800 دواء.

كما تم العمل على توفير دواء جنيس مقاوم لالتهاب الكبد الفيروسي س (L'hépatite C) كان الثمن ديالو 80 مليون، السيد وزير الصحة تبارك الله عليه مع الناس ديالو أنتجوه في المغرب ب 3000 درهم، المواطن باش يتعالج من 80 مليون غيخلص 3000 درهم، غير هادي كان خاص إلا جاء عندكم هنا توقفوا تصفقوا عليه طويلا، عزيز عليا، صحيح، اللي كيخدم عزيز عليا يكون من (PPS⁵) ولا من شي واحد آخر يدبر لمخو.

بعدما كانت تبعة الشركات الأجنبية بمليون درهم، وبهم هذا الدواء حوالي 625 ألف مواطن مغربي مصاب بهذا المرض.

وعلى مستوى تيسير الولوج إلى العلاج تم إطلاق المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الاستشفائية وما قبل الاستشفائية وتفعيل هذا المخطط، إطلاق الرقم الوطني الموحد للمكالمات الطبية الاستعجالية، 141.

ما كتشعروش بلي كأننا إن شاء الله على الأقل ابدينا تنشيهو للدول المتقدمة، عمرو كان هاذ الشيء، عمرو كان ألسي دعيدهة، تمرض تعيط 141، وليني مشكلة هادي،

اقتناء 4 مروحيات (hélicoptères) لكل من مراكش، وجدة، العيون وجهة طنجة تطوان، كانوا قبل (les hélicoptères) ولايني ماشي ديال وزارة الصحة، وتيمشيو غير عند فلان وفلان، اليوم تيمشيو يجيبو المرأة اللي مسكينة كتولد في الدوار ومهددة بالموت، تيمشيو يجيبو الجثة ديال واحد الإنسان مسكين مات في الثلج باش ما ياكلوهش الحيوانات، ولي المواطن المغربي العادي اللي ساكن في الجبل وساكن في الريف وساكن في الدوار وساكن في البادية حتى هو عندو قيمة وتتحرك (les hélicoptères) من أجله.

⁵Parti du Progrès et du Socialisme

الدور المهتدة بالانهيار يخرجوا موالها بأي وجه كان، رغما عنهم، وم بعد نلقاوا لهم حلول، ماشي نخليوهم حتى يموتوا عاد نوليوا كند.

حيث تمكنا من حصر الدور السكنية الأيلة للسقوط على صعيد المملكة في 43.734 بناية، منها 21 ألف تم التعاقد بشأنها بقيمة إجمالية تبلغ 3.4 مليار درهم، فيما البنائيات المتبقية هي قيد الدراسة، وقد صادقت الحكومة مؤخرا على قانون خاص سيمكن من تجاوز الإكراهات التي تطرد التدخل العمومي لفائدة ساكنة هذه الدور.

وتعمل الحكومة على تحفيز إنتاج عرض سكني يلائم القدرة الشرائية للمواطنين، حيث قامت بوضع إطار تحفيزي خاص بسكن الطبقة الوسطى، من أجل الولوج إلى سكن ذي جودة وسعر مناسبين، بالإضافة للديور ديال 25 مليون اللي كتعرفوا الدولة كتساهم فهم بـ 40 ألف درهم، وإن كنا نتساءل واش هاذيك 40 ألف درهم دائما كتمشي في الوجه ديالها في كل الحالات، راه كنلقاوا بعض المرات شي مسائل ماشي هي هاذيك.

وإجمالا، تم تقليص العجز السكني من 800 ألف وحدة سنة 2012، إلى 500 ألف وحدة سنة 2015، وسيتم بحول الله بلوغ الهدف المحدد في البرنامج الحكومي إلى 400 ألف وحدة سكنية خلال 2016، كما يتم العمل على بلوغ وتيرة 170 ألف وحدة كمعدل إنتاج سنوي في أفق 2016.

السيد الرئيس،

إن إشكالية التشغيل، باتت تؤرق الحكومات في مختلف دول العالم، خصوصا في سياق الأزمة الاقتصادية وانحصران نسب النمو، ومازلنا نبذل الجهود لتوفير الظروف المناسبة للتنمية والاستثمار اللذين يشكلان مصدر لإحداث فرص الشغل، فقد أطلقت الحكومة مجموعة من المبادرات منها:

العمل بالنظام الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل، 500 مليون درهم، حتى هذا 10 سنوات وهو كيتسنى، 500 مليون درهم باش الإنسان إلى خرج من الخدمة ديالو في القطاع الخاص كي يبقى يتخلص 6 أشهر في الحد ديال (SMIG⁷) على الأقل، طبعا أنا متفق معكم هاذ الشئ ما كافيش وقليل، ولكن أحسن من والو يصبح من النهار الأول ما كايين حتى حاجة.

إدراج إجراءات جديدة في إطار تحسين نظام التكوين من أجل الإدماج، عبر تحديد مدة التدريب في 24 شهرا غير قابلة للتجديد، وتوفير التغطية الصحية للمتدربين، هاذو ناس كيمشيو يخدموا في القطاع الخاص احنا اللي كنخلصوا لهم المصاريف الاجتماعية ديالهم، تتحملها الدولة كليا، باش نشجعوا الناس باش يخدموا في الأول، وباش الناس اللي كيخدمهم حتى هما ما يجهمش ذلك الشئ ثقيل ويشوفوا ذلك الساعة إلى كانوا صالحين لبعضياتهم.. بحصة المشغلين من التكاليف

⁷Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

إنجاز 60 وحدة استشفائية والبدء في تشغيلها، إحداث 11 مصلحة جهوية للإسعاف الطبي الاستعجالي (SAMU⁶)، 9 منها مشغلة حاليا، إحداث 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات الطبية الاستشفائية، 7 منها مشغلة حاليا، تأهيل ودعم 12 مصلحة المستعجلة الطبية الإستشفائية، إحداث 40 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب، وسيتم إحداث 40 وحدة أخرى، توزيع 330 سيارة إسعاف، 330 مجهزة بأحدث التجهيزات البيوطبية لعدد من الأقاليم والجهات ما بين 2012-2015.

اقتناء مستشفى متنقل تعزيزا للعرض الصحي بالمناطق النائية والصعبة الولوج، هذا مستشفى كامل كيتحرك تيمشي للبوادي وتيمشي..

كما تواصل الحكومة توسيع العرض الاستشفائي بتعزيز شبكة المستشفيات وتأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها، وبهذا الخصوص سيتم قريبا الشروع في بناء مراكز إستشفائية جامعية بكل من أكادير وطنجة والرباط، والقيام بالدراسات المتعلقة بإنجاز مركز استشفائي جامعي بجهة العيون الساقية الحمراء.

كما سيتم تشغيل ثلاث مراكز استشفائية في كل من الصخيرات-تمارة وخنيفرة وسلا، وإتمام أشغال إعادة بناء مركزين استشفائيين بكل من القنيطرة والدار البيضاء.

وفي مجال السكن:

لقد شكل تحسين الولوج إلى السكن اللائق إحدى أولويات السياسة الاجتماعية ببلادنا، خاصة بعد إطلاق برنامج «مدن بدون صفح» سنة 2004، وتسعى الحكومة إلى توفير الظروف المواتية لإنتاج سكن لائق وتنويع عروض السكن.

ولقد حقق برنامج «مدن بدون صفح» نتائج إيجابية، بالرغم من الإكراهات الكبيرة والتي دخل لها القطاع كيعرف بالي هذا واحد البئر لا قعرله، تقررت، تبدل الناس تعطيهم الأرض، تعطيهم الدار، واحد يقول لك أنا خاصني الدار لولدي، واحد لابنتي، واحد لأمي، وسير وتأكد بالي ذلك الشئ صحيح ولا ماشي صحيح، والناس ديال السلطة وإلى آخره وأنت كدور.

حيث تم إعلان 55 من أصل 85 مدينة وجماعة حضرية بدون صفح، واستفاد هذا البرنامج منذ انطلاقه 251 ألف أسرة، من أصل 380 ألف، وتم هدم تجمعات صفحية كبرى، خصوصا في مدينة الدار البيضاء ككريان باشكو، والسكوبلة وطوما، في حين توجد بعض التجمعات الصفحية الكبرى في مراحل متقدمة من الهدم، ككريان سونطرال بالعي المحمدي.

وفي ما يخص الدور المهتدة بالانهيار، والحمد لله راه واخا كتوقع بعض المرات، راه نقص ذلك الشئ، لأن واحد الوقت اتخذنا القرار باش

⁶Service d'Aide Médicale Urgente

ولتحسين حكمة سوق الشغل، صبت الجهود بالخصوص على إعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل في أفق 2025، وفي هذا الإطار تم عقد برنامج مع «الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات» للفترة 2016-2020 بهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لفائدة 455.000 باحث عن الشغل وإدماج 120.000 من حاملي الشهادات في السوق الشغل ومواكبة 10.000 حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي خلال نفس الفترة، وهاذ الأرقام هما داروها بناء على التجارب ديالهم في هاذ العمل. أما على مستوى التشريع فإن الحكومة أخرجت مجموعة من النصوص في إطار تنزيل «مدونة الشغل» وتوفير الحماية الاجتماعية للمستخدمين، وتعكف على إعداد مشروع القانون التنظيمي للإضراب وإصلاح صناديق التقاعد، وراه وخرنا هاذ القانون لأنه راه حتى حاجة ما ساهلة، شحال هاذي وهو تيتسنى هاذ القانون ديال الإضراب.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقها جلالة الملك في 18 مايو 2005 تستند على مقاربة جديدة للتنمية البشرية وفق منح تضامني يروم محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

قد واصلت الحكومة تفعيل هذه المبادرة بميزانية قدرها 17 مليار درهم ببرامجها الأربعة بين 2011 و2015 بالإضافة إلى البرنامج الخامس والجديد الذي يهتم التأهيل الترابي لفائدة ساكنة المناطق التي تعاني من العزلة.

ومما ميز الشطر الثاني من المبادرة ما يلي:

- توسيع تغطيتها لتشمل 701 جماعة قروية، هاذي غير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مقابل.. ولكن حتى هي كتقوم عليها الحكومة، 403 في المرحلة الأولى؛

- استهداف 530 حيا حضريا مقابل 264 من قبل؛

- إطلاق برنامج تأهيل المجال الترابي لفائدة مليون شخص يقطنون بـ 3300 دوار معزول تابع لـ 22 إقليم.

وبخصوص برنامج التأهيل الترابي، والذي خصص له 4.3 مليار درهم، فقد سجل منذ انطلاسته سنة 2011 إلى نهاية سنة 2014 ما يلي:

- بناء 90 مسكن للطواقم الطبي؛

- وافتتاح 39 مركزا صحيا؛

- واقتناء 44 سيارة إسعاف؛

- وتشبيد 1896 سكن وظيفي لمدرسي التربية الوطنية؛

- وتشبيد 1071 كيلومتر من الطرق والمسالك؛

- وكهربية 2248 دوار؛

الاجتماعية لمدة سنة في حالة التشغيل النهائي، وفي المقابل يتعين على المقاول إدماج ما لا يقل عن 60% من المتدربين الذين استفادوا من التدريب، لاحظنا بالي بعض الشركات بدأت تتدخل الناس من بعد عامين تتخرجهم، قلنا لهم اللي احتفظ بـ 60% عاد نزيدوه.

تفعيل برنامج «تحفيز»، تم التوقيع خلال سنة 2015 على اتفاقية حول إجراءات تنفيذ هذا البرنامج لمساعدة المقاولات حديثة النشأة على تشغيل طالبي العمل في إطار عقود شغل غير محددة المدة، مقابل تحمل الدولة لحصة المشغل برسم التحويلات الاجتماعية من رسم التكوين المهني خلال 24 شهر، وإعفاء الأجراء من الضريبة على الدخل في حدود 5 أجراء.

وضع نظام المقاول الذاتي، الذي حول له نظام جبائي تحفيزي ومساطر مبسطة لتشجيع الشباب على التشغيل الذاتي، هذا غادي يبدأ يخلص (Je crois) ما بين 1 و2% من الضريبة على كل المداخل ديالو.

إطلاق برنامج «تأهيل 10000 من حاملي الإجازة»، هذا برنامج درناه باش الحاملين ديال الإجازة ياخذو واحد التكوين إضافي كييسم لهم باش يكونوا أقدر على اجتياز المباريات ديال التعليم مثلا أو يمشيوا يشتغلوا في التعليم الخاص.

إعادة تأهيل 25.000 شاب في مهن أخرى مطلوبة في السوق، تخرجوا من الجامعة ما تيعرفوش مزيان الفرنسية، ما تيعرفوش (l'informatique) قلنا نسلموهم باش يتكونوا مقابل واحد المنحة تنعطيها لهم ديال 1000 درهم وتيبقاوا من 9 أشهر حتى لعام وهما تيتكونوا في الجامعات، على هاذ المسائل اللي تيجتاجولها عمليا.

وعلى صعيد آخر، قامت الحكومة من الرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بـ 10% على سنتين، من خلال حوار وطني لم يكن معلقا، الأخ الكريم، لم يكن معلقا على الأقل واحد 10 ولى 15 اجتماع اللي درت أنا والنقابات بما فيها نقابتكم والتي يرأسها أستاذي، ورفعه بالوظيفة العمومية إلى 3000 درهم، ما بقى حتى موظف تياخذ أقل من 3000 درهم، ورفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 1000 درهم لمتقاعدي (RCAR⁸) وتمكين الأجراء اللذين لم يستوفوا شرط 3240 يوم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذا ملي جا الضمان الاجتماعي وهو مشكل، حتى جات الحكومة ديال عبد الإله ابن كيران وحيننا هاذ الشي استجابة للطلب ديال النقابة الاتحاد المغربي للشغل العتيدة.. تتعرفوا القصة.

كما أن الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على نظام التغطية الصحية والتقاعد لفائدة المستقلين، الأطباء والمحامين والحرفيين وسائقي السيارات الأجرة إلى آخره، وسيتم عرضه على مسطرة المصادقة خلال الأسابيع المقبلة، وهذا راه من (Les gros dossiers) اللي لقيتهم.

⁸Régime Collectif d'Allocation de Retraite

ولكن، السؤال اللي مطروح علينا دابا، كيفاش هاذ المؤسسات وهاذ الأشخاص يبقاوا كيخدموا الدور ديالهم بحال النهار الأول؟ وتبني المراحيض في المدارس، وتدوز عليهم واحد المدة، إلا ما كانتش العناية الدقيقة من المسؤولين، هاذوك المراحيض، راك خاصك تجيب التراكس وتطبخهم، وخاصك عاود ثاني باش تبنيهم، وهكذا. هذا هو المشكل الحقيقي.

والواقع أن تمت مجالات للمبادرة على مستوى تحسين حكامه القطاعات الاجتماعية، من هندسة السياسات الاجتماعية، وعقلنة تدبير الموارد، وتحسين التنسيق والتقييم وضمان التقائية السياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، والمضي قدما في تنزيل الإصلاحات الكبرى في هذه القطاعات.

كما أن تحسين السياسات الاجتماعية يرتبط بتحقيق تنمية اقتصادية أكبر عبر تشجيع الاستثمار والمقاول.

لذلك، فإن الحكومة تعمل على مختلف هذه المستويات لرفع تحدي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية متوازنة ومستدامة وتدارك العجز الاجتماعي.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الجزء الثاني من هذه الجلسة مخصص للتفاعل والتعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم.

الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي في حدود ما تبقى لديكم من الوقت السيد المستشار المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للتفاعل والتعقيب على جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم.

وأود، في البداية، أن أشكركم على المعطيات التي جتتم بها ونورتم بها مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام، مؤكداً لكم أن تعاطي الفريق الاستقلالي مع مراقبته للعمل الحكومي سينتصر كما هو الحال

- وتزويد 121 دوار بالمياه الصالحة للشرب، وكذا إحداث 400 نقطة ماء.

أما فيما يخص تعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر، فقد تم كما تعلمون إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي في إطار قانون المالية لسنة 2012، حيث يمول النفقات المتعلقة بالمساهمة في نظام المساعدة الطبية، ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتمدرس ومكافحة الهدر المدرسي، وقد تم توسيع قاعدة المستفيدين منهم، وأضيف إليهم الدعم المباشر للنساء الأرمال في وضعية هشّة، طبعا ماشي كلهم توصلوا، ولكن راه ذاك الشئ غادي، راه في الأول توصلت 10.500، دابا قالوا ليا كذا و40 ألف، والمجموع اللي كايين، حوالي بين 60 و70 ألف.

كما سيتم إطلاق برنامج جديد لفائدة العالم القروي والمناطق الجبلية، تفعيلاً للتوجهات السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، بهدف سد الخصاص المسجل في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية بغلاف مالي قدره 51 مليار درهم، لانجاز 20 ألف و800 مشروع لفائدة 12 مليون مواطن يقطنون بـ24 ألف و290 دوار، هاذي فيها طرقات، فيها مستشفيات، فيها مدارس، فيها آبار، فيها تحسين السكن إلى آخره.

كما وضعت الحكومة خطة «إكرام» 2013-2016 كإطار لتحقيق التقائية مختلف المبادرات في مجال تعزيز المساواة بين المواطنين والمواطنتين، واعتمدت خلال الأسابيع الأخيرة، السياسة العامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

إن هدفنا جميعا، حضرات السيدات والسادة، هو تحقيق الرفاه الاجتماعي اللائق للمواطن، وتمكينه من خدمات اجتماعية ذات جودة وتيسير سبل الاستفادة منها، إلا أن هذا الطموح، تواجهه إكراهات مختلفة.

لذلك، فإن هناك شعور في بعض الأحيان، بأن المجهودات المبذولة على أهميتها، لا يصل تأثيرها إلى الحياة اليومية للمواطن، الغالب الله.

كيظهر ليا سياسيا، خاصهم ييداويقولوا أودي هاش كايين، وراه هاذ الشئ مزيان، باش يدخل اشوية دالأمل دالقلب ديال المواطن، وليني، راه باقي ما كملناش، راه باقي، لأنه عندنا واحد الشعور باللي ما تنديروا والو، ايوا كيفاش؟ ما يمكنش، ما عرفتش هاد الشئ واش غير في هاذ البلاد، ولا؟

.. نظرا لحجم الخصاص ومحدودية الموارد، ولكن أيضا وبالخصوص نتيجة ضعف الحكامة، وهو ما ينقص من فعالية ومردودية مجهود الإنفاق العمومي في المجال الاجتماعي، هاذي مشكلة حقيقية، لأنه تقدر تكون الأطباء اللي بغيتي وتصيفط المرضيين اللي بغيتي، وتصيفط المعلمين اللي بغيتي، وتبني المدارس اللي بغيتي.

شباب معتزين بانتمائهم للوطن، محافظين على إنسيبتهم، متشبثين بالقيم الدينية السمحة، وأول لبنة في هذا البناء إعادة الثقة إلى المدرسة والجامعة العمومية التي أضحت وكأنها مخصصة للفئات المعوزة والفقيرة.

لازلنا بعيدين كل البعد، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن تحقيق الأهداف، أهداف البرنامج الحكومي، بعيدين كل البعد عن تحقيق تعميم التمدرس للإناث والذكور، بعيدين كل البعد عن تقليص معدل الأمية إلى 20%، كما التزمتم بذلك في البرنامج الحكومي، في الوقت الذي تشير فيه أرقام الإحصاء العام للسكان والسكنى إلى أن حوالي 32% من المغاربة لازالوا أميين.

وانتظرنا قرارات الإصلاحات الكبرى، لكننا فوجئنا، مع كامل الأسف، ببرامج وقرارات سطحية لم تستطع النفاذ إلى عمق الإشكاليات، بل وعلى العكس من ذلك جاءت في بعض الأحيان متنافية ومتعارضة مع المتطلبات الاجتماعية، احتجاجات برنامج، احتجاج «برنامج مسار»، احتجاجات أساتذة مراكز التكوين، احتجاجات طلبة كلية الطب، وآخرها مذكرة السيد وزير التربية الوطنية.

أبعد أكثر من 3 عقود اكتشفت الوزارة الطبية أن اللغة العربية هي العائق أما تجويد وإصلاح المنظومة التعليمية وتطوير المواد العلمية!

اسمحو لي، سيادة الرئيس، (لأشير لأن الفريق الاستقلالي سبق له أن عبر عن موقفه الراض لهذه المذكرة لكن مع كامل الأسف جاء السيد وزير التربية الوطنية ولم يستطع الدفاع حتى على ما قام به، بل قام بتحقيق هذا المجلس بسياسيه وإدارته.

أبهذا السلوك يمكننا أن نهض بالتعليم؟ سلوك فيه كثير من الاستخفاف وتقزيم للدور الرقابي لمكونات الإدارة والسياسية، وكان حريا بالسيد الوزير أن يكرم هذه المؤسسة بالتوقير والاحترام).

فهل يمكن الرهان على المنظومة التعليمية في ظل هذا الوضع؟

هل يمكن الرهان على المنظومة التعليمية في ظل غياب اهتمام برجال التعليم؟

هل يعقل، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن نتحدث عن الإصلاح ولازالت العديد من مؤسسات التعليم العالي تمنع الطلبة من مواصلة تعليمهم بحجج تقادم شهادة البكالوريا؟

هل لنا أن نتحدث عن الإصلاح والأبواب موصدة لولوج أسلاك الماستر والدكتوراه بدعوى الانتقاء، والحقيقة أن ثقافة باك صاحبي والرشوة لازالت محددات أساسيا في هذا الولوج؟

الجواب، السيد رئيس الحكومة المحترم، الجواب عن كل هذه الأسئلة متروك لكم، لكننا نعتبر أن جزءا من الجواب مرتبط بطبيعة السياسات التي نهجتها الدولة منذ عقود في ميدان التعليم، والتي افتقدت لأي سند شعبي أو مشروعية ديمقراطية.

دائما لمصلحة الوطن على دون سواها، بمعارضة واقعية مدركة لطبيعة المطالب العادلة للفئات الاجتماعية وللسياقات التي تؤطرها، بعيدا عن الترضيات وعن التأويلات وعن لغة المزايدات، وبعيدا كذلك عن خطاب التمجيد الهادف إلى دغدغة المشاعر والأحاسيس.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أعلنتم أكثر من مناسبة سواء خلال عرض البرنامج الحكومي أو في القوانين المالية عن التزامكم الصريح بإعطاء الجانب الاجتماعي أولويته القصوى في السياسات العمومية، وتعمدتم بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية، ففي شتبر الماضي أعلن المنتظم الدولي عن نهاية أجندته الأولى المتعلقة بأهداف التنمية الألفية 2000-2015 وعن أهداف التنمية الجديدة في أفق 2030.

ومن الطبيعي جدا أن نسائلكم عن مدى وفاء بلادنا بالتزاماتها مع المنتظم الدولي وعن مدى تحقيق الالتزامات المسطرة في برنامجكم الحكومي.

فباستثناء النتائج المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يرهاها جلاله الملك نصره الله، وباستثناء كذلك الجهود التي تبذلها الحكومة لمواصلة عملية توسيع البنيات التحتية وتقديم الدعم لبعض الفئات الاجتماعية، فإن النتائج المحققة لازالت لا ترقى لحجم الطموحات والإنجازات المجتمعية، فلازالت بلادنا تحتل المرتبة 129 من أصل 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية.

السيد الرئيس،

إن الواقع لا يرتفع، ويؤكد أن القوانين والمؤسسات والبرامج التي تم إقرارها خلال هذه الولاية لم تستطع أن تحمي بعض الشرائح المجتمعية من التهميش المادي، بل وعلى العكس من ذلك ساهمت في تكريسه، بل بعد أن أضى الأمل في الارتقاء الاجتماعي مجرد وهم لدى الأغلبية الساحقة وخاصة في صفوف الشباب.

أجل، السيد الرئيس، الشباب، الشباب الذي التزمتم بجعل قضاياها الأولوية الإستراتيجية وورش حكوميا أفقيا يضمن لهم الولوج العادل للخدمات الأساسية.

والواقع المعاش أن الحكومة لم تنجح في الوفاء بالتزاماتها وأن أعدادا كبيرة من شبابنا اليوم يعيشون واقعا نفسيا واجتماعيا صعبا يدفعهم إلى الانزواء لشعورهم بالتهميش واليأس، وفقدانهم الثقة في إمكانية إيجاد الحلول الممكنة لمشاكلهم.

الواقع المعاش كذلك، يوضح أن الاختلال الذي طال منظومة القيم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ساهم في تنامي مخاطر سقوطهم في الانحراف والتشدد والتعصب والتطرف.

إن مسؤوليتنا جميعا، أغلبية ومعارضة، أحزاب ونقابات، ومسؤوليتنا أن نجعل من قضايا الشباب أولوية الأولويات، لإعداد

السيد الرئيس،

إن استفحال الهوة بين منتوج المؤسسات التعليمية العمومية وسوق الشغل يساءل في العمق السياسة الحكومية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة.

ومن باب التذكير، نذكر أنفسنا ونذكركم سيادة الرئيس، أنه في عهد حكومة السيد عباس الفاسي وخلال 4 سنوات من ولايتها التي لم تكتمل، تقلص معدل البطالة من 9.5 إلى 8.5% وتم خلق حوالي 136 ألف منصب شغل سنويا، أما الحكومة الحالية وخلال أربع سنوات انتقل معدل البطالة من 8.5% إلى 10.1% متجاوزا بذلك الحاجز السيكولوجي حسب الإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط، علما أنكم التزمت في هذا الإطار بتخفيض معدل بطالة إلى 8% في نهاية الولاية الحكومية، وبتحقيق متوسط معدل النمو في حدود 5.5%، فلا معدل النمو تقلص، ولا معدل البطالة تراجع.

وهنا لا ينبغي الاكتفاء بهذا المؤشر لقياس مدى نجاح السياسة المتبعة في تنشيط سوق الشغل، بل ينبغي أيضا أن نستحضر حجم التناقضات الصاروخية لسوق الشغل، حيث أن 61.5% من الناشطين المشغولين هم بدون شهادة، فيما معدل البطالة في صفوف خريجي الكليات يصل إلى 26.3%.

وبصفة عامة، فقد عرف مستوى النمو من مناصب الشغل خلال هذه الولاية تراجعا ملموسا، حيث لم يتجاوز 9000 منصب شغل لكل نقطة نمو سنة 2014، والحال نفسه تعيشه المنظومة الصحية ببلادنا التي تعاني من اختلالات بنيوية خطيرة لم تتمكن من سد الخصاص الممول المسجل في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

لم نتمكن من الحد من التفاوت الصارخ في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية.

لم نتمكن أيضا من تقليص عدد الوفيات، وفيات الأمهات والرضع، لازلنا نفقد حوالي 112 أم و29 طفل عند الولادة، وهو وضع يزداد تفاقمًا في العالم القروي الذي ينخفض فيه معدل العمر المتوقع عند الميلاد بحوالي 5 سنوات مقارنة بالوسط الحضري، حسب التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2014.

اليوم الأطباء المقيمين والداخليين في إضراب وفي اعتصام وكل تأخير تؤديه الحكومة، وكل تأخير يؤديه ذلك الفقير الذي ينتظر العلاج.

اليوم كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، النزاعات الاجتماعية للطبقة العاملة ضاربة أطنابها.

لم نتمكن، السيد رئيس الحكومة، من تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، حيث تتحمل الأسر المغربية وخاصة الفقيرة منها أزيد من 56% من تكاليف الخدمات الصحية، لم نتمكن من تجاوز الارتباك الكبير المسجل في تفعيل قرارات تخفيض أسعار بعض الأدوية التي تُثقل

كاهل الطبقة الفقيرة والمتوسطة، لم نتمكن لحد الآن من الحد من الاختلالات المسجلة على مستوى نظام المساعدة الطبية «RAMED»، والمشاكل التي تعترض فعاليتها، خاصة فيما يرتبط ببطء توزيع البطائق وتعدد الانخراطات والتمويل.

ونتساءل، السيد الرئيس، عن مصير الصندوق العمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين، الذي تعهدت به الحكومة وعن أسباب التأخر في توسيع مجال الاستفادة من أنظمة التأمين الإجباري، حتى يشمل أصحاب المهن الحرة والمستقلين وأبائهم، وغيرهم من الفئات؟ السيد الرئيس المحترم،

إن الأزمة الاجتماعية ليست أزمة تقنية أو موازناوية، إنها في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية، وقد صار من اللازم عليكم تحمل المسؤولية السياسية لتجاوز حالة الانحباس وإعادة الاعتبار لمؤسسة الحوار الاجتماعي.

ويصعب علينا اليوم أن نتفهم حقيقة تصور الحكومة للمسألة الاجتماعية في ظل عدم قدرتها، وهي في سنتها الأخيرة، على إنتاج أي اتفاق اجتماعي كبير، على عكس الحكومات السابقة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، شكرا لك.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

في البداية، أود أن أعبر عن قناعة راسخة لدى فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، على أن الموضوع، الذي احنا بصدد اليوم، لا يحتمل منا أن ننهج أسلوب تصيد الأخطاء أو الإخفاقات ديال الحكومة في هذا المجال، نقول اعلاش من بعد؟

ولكن، كذلك لا يحتمل أن تنهج الحكومة خطابا تبريريا للفشل، فالسيد رئيس الحكومة اللي استمعنا له بإمعان يُقر بأن الحكومة لم تتوفق في إنجاز ما التزمت به في برنامجها الحكومي من خلال ما استمعناه في مداخلته.

البرنامج الحكومي هو هذا، تصفحته في المحور المتعلق بالقضايا الاجتماعية، كايين فيه ما يقرب 400 سطر في الورقة، من تعليم، من صحة، من سكن، من تشغيل، من ذوي الاحتياجات الخاصة، من

في حاجة أخرى على حسب الوقت، مؤشر الفقر، لا بد نقولوا، عندنا 8.5 مليون ديال المغاربة، مواطنين ماشي رقم، ماشي رقم، 8.5، هاذو مواطنين، كل مواطن له كرامته، له عزته، يشعر، تيحس، كييعشوا العذاب ديال الفقر المدقع، هذه هي حقيقتنا اليوم في المغرب، هاذو المواطنيين يعيشون الألم والعذاب الأليم مكرفصين تيتكرفصوا في المداشر، في القرى، في الحواضر وفي ربوع المملكة. موزعين هاذو 8.5 مليون ديال المغاربة.

التشغيل، على كل حال ما غمضرش على شحال باش التزمت الحكومة وفينا احنا، وهاذو الشي دالأرامل، رغم على أهمية ما أنجز، ولكن غنرجع لهاذ الموضوع وغادي نذاكر عليه فيما بعد، دابا نطرح السؤال ونعاود نؤكد عليه، اعلاش بالضبط ما نجحناش؟

غنعطيك واحد الرقم ونشوفو الاهتمام ديالنا، الحكومة ديال دابا والي سبقوها بالقضايا الاجتماعية وبالأوضاع الاجتماعية، تذاكروا غير على الميزانيات، كيفاش تطورت الميزانيات في هاذو 4 سنين من 2012 إلى 2015، لاحظوا معي رئاسة الحكومة، وزارة العدل والحريات، وزارة الاتصال، وزارة التجهيز والنقل، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تطورت ب 40%، وزارة التعليم تطورت ب 24%، وزارة الصحة، وزارة السكنى، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، اللي مفروض تهمتموا بالقضايا الاجتماعية ب 20%، ولكن غادي نقول لكم راه واحد الوزارة أخرى مهمة حتى هي بالشؤون الاجتماعية والأسرة حتى هي فازت بحصة 40% اللي هي وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية.

معنى هذه الأرقام وإلى بغينا نستنتقوها أن اللي حكم الحكومة في توزيع الاعتمادات أو ثمار ديال النمو ديال المغاربة، على بساطته وتواضعه، ولكن كاي شي حاجة، على كل حال تنتجوا شوية، مرة تنديروا 4، مرة تنديروا 3، مرة تنديروا 5، وهذالك الشي اللي كنتجوه نعرفوا كيفاش نوزعوه، أولا على المغاربة في هاذو الشي هذا، وثانيا غادي نوزعوه بشكل عادل.

فأعتقد أنه إلى بقينا محكومين بالمنطق اللي طلع للحكومة يوزع الغنيمة لن نعالج الملف الاجتماعي، هنا كاي المنطق ديال توزيع الغنيمة، كذلك لأنه هاذو الشي اللي تنقول تياكرو كذلك الطريقة ديال هيكلية الحكومة والطريقة اللي تمت به توزيع الحقائق الوزارية.

اعلاش فشلنا في هاذو المجال الاجتماعي؟

ممكن نجتهدو، ما يمكننا نبررو ونقولو على أنه تحسين الأوضاع الاجتماعية لن يتسنى إلا بتحسين الأوضاع الاقتصادية، هاذو خطاب تبريري، يمكن لنا نديرو شي حاجة أكثر، نجتهدو والمغاربة لا ينقصهم الإبداع، لا ينقصهم الذكاء الاجتماعي، باش بهاذو الشوية اللي عندنا نزيدوا تطوروا السياسة الاجتماعية ديالنا، مثلا غير عدد المتدخلين، عندنا تضخم مؤسساتي، واحد العدد دالمؤسسات اللي تتدخل في نفس القطاع، عندنا ثلاثة المستويات في هاذو الباب، عندنا المبادرة الوطنية

الأسرة، من الطفولة، من نظام الحماية الاجتماعية.

أكاد أجزم وأقول أن 90% من 400 سطر اللي كاينة هنا ما تنجز فيها حتى حاجة.

المشكل ليس واش تنجز ولا ما تنجزش، هو ما تنجزش، والواقع ناطق، واقع المغاربة ينطق بهذا، ولكن المشكل هو اعلاش؟ اعلاش ما استطعناش ننجح في إقامة سياسة اجتماعية ناجعة وفعالة، اعلاش ما استطعناش وما نجحناش في إقامة منظومة للحماية الاجتماعية فعالا وناجعا، وتعود نتأجه على معظم المواطنين المغاربة؟

هذا هو السؤال اللي كيأرق، واحنا اليوم تحت القبة جينا بغرض الحوار للبحث عن مكامن الخلل، لا يكفي أن نبرر فشلنا.

فالخطاب التبريري لا يقنع صاحبه وبالأحرى يقنع المتلقي، إذن فلنبحث اعلاش بالضبط؟ صعب عليا ندير جرد لكل ما التزمت به الحكومة في هاته المجالات، ولكن على كل حال فالبرنامج الحكومي متوفر، وبالتالي يمكن يطلع عليه الجميع.

فقط في هذا الباب، أريد القول اعلاش فشلنا؟ باش نؤكدو بعدا على الفشل لنستنتق بعض الأرقام.

مؤشر التنمية البشرية كما سبق لزميلي اللي سبق، 129/187 المغرب 129/187، واش بهذا الرقم غنقولوا على أن بلادنا في مصاف الدول المتقدمة؟

ما يمكنش، الرقم ناطق ما معنى 129 هذا المؤشر للتنمية البشرية للأمم المتحدة ينبي على الدخل الفردي، على التعليم، على الصحة، على الفوارق الاجتماعية.

الدخل الفردي ضعيف جدا، التعليم على حافة الإفلاس، الصحة مرضانا يعانوا على قارعة وأمام أبواب المستشفيات والمراكز الصحية، الفوارق الاجتماعية خيالية، بل أكاد أقول أسطورية، لا تُطاق، هاذو معنى هاذو الرقم.

أين نحن من مصاف الدول المتقدمة؟ وإلى درت لكم جرد للدول اللي سابقانا، غنقول عار علينا، نحن المغاربة كلنا غنمحيو الألوان السياسية، غنمحيو الانتماءات، نحن كمغاربة هاذو الرقم لا يجعلنا نعتز ببلدنا، نحن معترزون بوطننا، بتاريخنا، بحضارتنا، بأصولنا، ولكن اليوم بهاذو الشي اللي وصلنا له واحنا مسؤولين عليه جميع.

وأقول في هذا الباب (العجز الحاصل في السياسات الاجتماعية هو عجز عابر للحكومات، ماشي هو ديال هاذو الحكومة، ديال كل الحكومات).

وبالتالي إلى شطنا الباهاماس فاتتنا، عمان، لبنان الأردن، تونس، الجزائر، الفلبين، الفيتنام، وقس على ذلك.

فالمؤشرات كاينة كثيرة ولكن غادي نكتفي بهذا باش نقدر نذاكر

المستشار السيد نبيل شيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أذكر بالسياق الذي انطلق فيه عمل هذه الحكومة كما ورد في كلمة رئيسها والذي اتسم بأوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث كان بلدنا آنذاك قد خرج لتوه من أوضاع سياسية مضطربة بفعل الحراك الشعبي والشبابي الذي عرفته بلادنا، والذي رفع من سقف مطالب المواطنين، لاسيما منها المطالب ذات الصبغة الاجتماعية، والتي تطلبت من الحكومة السابقة تقديم إجابات ذات كلفة مالية مرتفعة.

لاسيما، كما قلت، باشرت هذه الحكومة مهامها بجرأة وشجاعة، وشرعت في فتح أوراش إصلاحية كبرى، لم تكن الحكومات السابقة تجرأ على مجرد الاقتراب منها.

وكان من بينها، في المجال الاقتصادي، تخليص مالية الدولة من عدد من السياسات التي كانت تأخذ بخناقها وترهنها لتقلبات أسعار سوق النفط الدولي، ولا تسمح بهوامش معقولة لتمويل الاستثمار العمومي، ودعم عدد من المشاريع الاجتماعية، وتسمح بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

واستطاعت الحكومة بفضل هذه السياسات الشجاعة، وعلى الرغم من الإرث الاجتماعي الثقيل الذي ورثته، وبالموازاة مع السعي المستمر لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية، أن تطلق من جهة مزيدا من المبادرات والمشاريع في المجال الاجتماعي، وأن تضمن من جهة أخرى، استدامة تمويل المشاريع القائمة وتضمن استمراريتها.

بالإضافة إلى وفائها بالتزاماتها، وخاصة اتفاق 26 أبريل بكلفة 13.2 مليار درهم كما ورد في كلمتكم.

ويندرج هذا المنحى الاجتماعي في سياسة الحكومة في إطار الأهداف التي تضمنها البرنامج الحكومي، والتي من بينها توطيد مسلسل بناء مجتمع متوازن ومتماسك ومستقر ومتضامن.

واسمحوا لي، بكامل الموضوعية والمسؤولية، أن أهنئكم السيد رئيس الحكومة على وفائكم بجزء معتبر من التزاماتكم في هذا المجال.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنئكم على الإجراءات التي اتخذتموها من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر من خلال إنشاء صندوق التماسك الاجتماعي، باعتمادات مالية مهمة لتمويل

للتنمية البشرية، عندنا السياسات الحكومية ديال القطاعات وعندنا الوكالات ديال التنمية، بل الأدهى أن حتى القطاعات الحكومية مبلقنة في هذا الباب، واحد العدد دالوزارات كهمتم بالشؤون الاجتماعية، 4 ولا 5 اللي يصعب، بل يستحيل الالتقائية في البرامج وفي الإستراتيجيات المرسومة في هذا..

هناك غياب واحد العديد من الآليات، رغم أنه بلادنا تتوفر على تجربة وعلى تراكم وعلى مؤسسات وآليات اللي تدعم منذ الاستقلال، ما كيسمحلش الوقت باش نذاكر على هاذ الشي بالتفصيل، ولكن اليوم ما العمل؟ أش غنديرو؟

احنا كنقولو على أن كل الوسائل المتوفرة لبلادنا، عندنا دستور من جيل دساتير الحقوق، شحال دالفصول كيتذاكرو على هاذ الحقوق الاجتماعية، 31، 32، 33، 34، 35، 39، 40، إذن عندنا آلية دستورية اللي ممكن ننكبوا على معالجة هاذ أسمو..

عندنا حكومة باختصاصات واسعة اللي كتمكنها من تحمل المسؤولية ديالها كاملة في إنتاج السياسات العمومية في هذا المجال، عندنا الاستقرار فبلادنا، وشففتو بعض البلدان تقدمت علينا في المؤشرات رغم أنه كتعيش عدم الاستقرار، وعندنا أكثر من هذا، وقلته قبيلة، عندنا الذكاء الجماعي للمغاربة وما كنستغلوهمش.

فأشئو خاص؟ خاص الحوار، خاص المفاوضات، خاص الإنصات، نتذاكرو في هاذ الموضوع.

أنا أقول، عندنا واحد المشكل في هاذ البلاد اللي خاصنا نتداركوه، خاصنا الحوار ثم الحوار ثم الحوار، ما نقنطوش وما نعيأوش من الحوار، طالما أننا كنعياو من الحوار نخرجو على بلادنا، بلادنا تحتاج إلى الصمود في الحوار بين مختلف الفرقاء، النقابات، الباطرونا، الأحزاب، البرلمان، الحكومة والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، ونجلسو ونتذاكرو ونتحاورو حول نموذج جديد للحماية الاجتماعية في بلادنا.

النموذج اللي ورثناه من الاستقلال لليوم أثبت إخفاقه وفشله، باش ما نقولش الحكومة، نموذج، صافي، يعني ما بقاش قادر يجاوب على المتغيرات اللي وقعت، الحاجيات ديال المغاربة على الإنتظارات ديال المغاربة، لابد من النظر في هاذ النموذج.

على كل حال للوقت، ولكن بغيت نقول ونختم بواحد الكلمة على الأقل هاذيك الخبرة اللي كنتجوها تقسم بشكل بشكل عادل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس، شكرا.

المداخلة الموالية لفريق العدالة والتنمية.

المواطنين ونُضجهم.

إن ما قدمناه من أمثلة ومن نماذج لما أنجزته الحكومة في إطار حصيلتها السياسية، ينبغي أن لا يحجب علينا، وأنتم على دراية بذلك، حجم الخصائص الذي لازال موجودا في هذا المجال، لذلك لا بد من مواصلة استدراك مظاهر القصور والنقص في الحكامة في تدبير بعض البرامج والمشاريع والعمل على استدراك التدني الحاصل في نسب إنجاز بعضها الآخر.

وأود التأكيد في الختام، السيد رئيس الحكومة، على أن الاستفتاء على أداء الحكومة في كافة المجالات، ومن بينها المجال الاجتماعي يتحقق من خلال المحطات الدستورية، ومن بينها محطة 4 شتنبر التي عبر من خلالها المواطنون عن ثقتهم في هذه الحكومة وفي أداءها بعيدا عن التشكيك الذي يحل للبعض أن... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

نعم السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إلى اسمحتي كنتلبدو بتوقيف الجلسة لمدة 5 دقائق، الحكومة، إلى جا على خاطركم.

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على طلب السيد الرئيس؟ 5 دقائق. شكرا.

في حدود خمس دقائق.

(تم رفع الجلسة ثم استئنافها بعد مرور تسعة دقائق و30 ثانية)

السيد الرئيس:

أرجو من السادة الوزراء والسادة المستشارين أن يلتحقوا بمقاعدهم، لاستئناف الجلسة، انتهت 5 دقائق اللي اطلب السيد الوزير.

ونستأنف الجلسة ديالنا بإعطاء الكلمة لأحد المتدخلين باسم الفريق الحركي، اتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

العمليات الاجتماعية المتعلقة بنظام المساعدة الطبية «RAMED» وبرنامج «تيسير» للمساعدات المباشرة لدعم تدمرس أبناء الأسر الفقيرة وتقديم الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة وتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة.

اسمحوا لي كذلك، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على تخفيض أسعار عدد معتبر من الأدوية، وضمها الأدوية التي تهم الأمراض المزمنة، وكذا الرفع من ميزانية الأدوية الموجهة للمستشفيات.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على إرساء التغطية الصحية لفائدة الطلبة، عبر نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والذي يبلغ عدد المستفيدين منه بشكل مجاني برسم الموسم الحالي حوالي 240 ألف طالب وطالبة.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على الزيادة في قيمة المنحة الخاصة بطلبة الإجازة وطلبة الماجستير، كما ذكرتم، وذلك لأول مرة منذ ثلاثين سنة، وكذا الزيادة في عدد الطلبة الممنوحين ليصل بشكل غير مسبوق إلى حوالي 330 ألف طالب وطالبة.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم كذلك، على إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، وإطلاق العمل به منذ شهر أبريل 2015.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على الرفع من الأجر الأدنى في الوظيفة العمومية وفي القطاع الخاص والرفع من الحد الأدنى للمعاشات التي تصرف لمتقاعدي المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على إطلاق الأشغال لإنجاز أزيد من 456 ألف وحدة للسكن الاجتماعي، وكذا استفادة 71 ألف أسرة من مشاريع القضاء على دور الصفيح، والإعلان عن ست مدن جديدة بدون صفيح.

ونظرا لمحدودية الحيز الزمني المخصص لمداخلتي هاته، ولكوني لن أتمكن من الإتيان على ذكر مجموعة من المشاريع والمبادرات الأخرى والعديدة في مجال سياستكم الاجتماعية، أود أن لا تفوتني الفرصة لأشيد بتفعيل المبادرة الملكية المتعلقة بإحداث صندوق دعم التنمية بالوسط القروي والمناطق الجبلية، في إطار قانون المالية لسنة 2016.

كما نشيد، السيد الرئيس، من جهة أخرى بالتجاوب الحكومي مع المطالب المعقولة والمشروعة والقانونية لمختلف فئات المجتمع، مع التأكيد على المقاربة التشاركية مع كل الهيئات والفئات المعنية، والتأكيد أيضا على أن الاستجابة للمطالب ينبغي أن تتم في إطار مقتضيات الدستور وضوابط القانون.

وفي هذا الصدد، ننوه بتدبير الحكومة لمطالب المواطنين في قضية غلاء فواتير استهلاك الماء والكهرباء بمدينة طنجة، وننوه كذلك بتجاوب

وكعلاج لهذه الوضعية، ندعوكم السيد رئيس الحكومة إلى العودة إلى تجربة المدارس الجماعية وتعميم التجارب النموذجية المعتمدة في بعض المناطق القروية بمبادرة من القطاع الحكومي أو بمبادرة من المجتمع المدني، والتي أعطت نتائج إيجابية، كما نقترح إدماج السكن المدرسي للمدرسة والتلاميذ في إستراتيجية الحكومة لإصلاح صندوق المقاصة على إشكالية برنامج «تيسير» الذي يحتاج بدوره لتقييم وتقويم.

أما على المستوى الصحي ورغم المجهود المبذول فإن الوضعية لازالت مخيفة، فنسبة التآطير الصحي وطنيا جد محدود، وهو ما جعل منظومة الصحة العالمية تصنف بلدنا ضمن 57 بلدا في العالم تحت العتبة الحرجة، ناهيك عن الخصاص في الموارد البشرية وتزداد الأوضاع صعوبة في الوسط القروي، حيث الخصاص المهول في البنيات الصحية وبالأحرى التآطير الطبي، فالمراكز الاستشفائية الكبرى ممرزة، السيد الرئيس، في المدن الكبرى.

وفي مجال التغطية الصحية ورغم أهمية البرامج «RAMED» ونبل هدفه الاستراتيجي المستهدف لما يقربه مليوني أسرة معوزة فإنه يصطدم بعدة عراقيل من قبيل تعقيد مساطر الحصول على البطاقة وإشكاليات المعايير المحددة للمستهدفين.

وبخصوص السياسة السكنية، ومن باب المنطق لا يمكن لأحد أن ينكر ما تم انجازه من طرف الدولة في هذا المجال، إلا أن عدة ملاحظات لا بد من إبدائها من قبل تركز الأوراش السكنية في بعض الجهات ومحدوديات النتائج في القضاء على السكن غير اللائق رغم حجم الاستثمارات المخصصة لذلك، إلى جانب غياب سياسة سكنية قروية إسوة بسياسة المدينة.

وفي هذا الإطار، ندعوكم السيد الرئيس الحكومة التأكيد على ضرورة وضع منظومة قانونية مرنة في مجال التعمير بالوسط القروي والمدن الصغرى.

السيد رئيس الحكومة،

كثير هي المشاكل الاجتماعية...

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أسف، انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
إخواني المستشارين المحترمين،

كما جاء في ردكم، السيد رئيس الحكومة، وبكل واقعية فبلادنا بذلت مجهودا كبيرا لتحسين المؤشرات الاجتماعية في عدة قطاعات ومجالات بفضل التوجهات الملكية السامية والرؤية الإستراتيجية لجلالة الملك، التي تبلورت عنها عدة قرارات واختيارات كبرى في مجال السياسة العمومية ذات الطابع الاجتماعي، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والدراسة التي همت المناطق القروية والجبلية التي حصرت حجم المستهدفين في مجال الهشاشة التنموية والاجتماعية في 12 مليون نسمة إلى جانب إحداث صندوق التماسك والتكافل الاجتماعيين.

ورغم كل هذه المجهودات المبذولة السيد رئيس الحكومة فإن المنجزات لا تزال بطبيعة الحال دون مستوى الطموحات.

وفي هذا الإطار ومن منظورنا في الفريق الحركي، فنكتفي في هذا المقام بتشخيص بعض جوانب هذا الخصاص وعرض العناوين الكبرى لبعض الاختلالات الاجتماعية مع صياغة بدائل نعتبرها أساسية لسد هذا العجز الاجتماعي بتداعياته ومضاعفاته:

- أولا، تشتت المجهود بين عدة قطاعات حكومية معنية بالمسألة الاجتماعية على مستوى البرامج أو الاعتمادات بما يربك بلوغ السياسة الاجتماعية عمومية متناغمة ومنسجمة، ويتسبب في عدم بلورة سياسة اجتماعية أفقية موحدة الأهداف؛

- ثانيا، رغم البرامج المعتمدة والإستراتيجيات المسطرة والأرقام ورغم مجهودات الحكومة المهمة، فإن النتائج الملموسة على أرض الواقع تظل محدودة حيث لازالت بلادنا تصنف في المراتب الدنيا في سلم التصنيف الاجتماعي في تقارير المؤسسات الوطنية والدولية المختصة، سواء على مستوى التنمية البشرية أو على مستوى جودة التعليم أو التغطية الصحية أو معالجة الفقر أو الولوج إلى السكن؛

- ثالثا، رغم المجهود الحكومي المبذول فتمركز الخدمات الاجتماعية يجعل التوازن الجهوي والاجتماعي المنشود لازال بعيد المنال، حيث تستقطب المدن الكبرى مجمل الخدمات والاعتمادات والموارد البشرية الموجهة للمجال الاجتماعي.

وفي هذا السياق، يكفي أن نسجل، السيد رئيس الحكومة، ما يعرفه التعليم في بلادنا عموما وبالوسط القروي بصفة خاصة من مشاكل تتمثل في الخصاص في البنيات المدرسية وفي نسبة التغطية وعدد المدرسين ومعاناة التلاميذ جراء بعد المدارس عن المناطق السكنية، وفي ظل ندرة وانعدام بنيات الإيواء والتغذية وغياب وسائل النقل المدرسي ناهيك عن تحدي الطبيعة في غياب وسائل التدفئة وانقطاع المسالك.

رابعا، تعزيز كل السياسات العمومية التي تستهدف تقليص الفوارق الاجتماعية، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية وهوامش المدن.

كل هذه الأوراش والتي لازال جزء منها عالقا، تعوزه الإمكانيات المادية وتتطلب أعمال مبدأ التشاور بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين من جهة، والحكومة والجمعيات المهنية من جهة أخرى.

نعم، إن الحصيلة الاجتماعية للحكومة إيجابية والإصلاحات الاقتصادية مهمة، لكن يجب أن نلمسها ويلمسها المواطنون على أرض الواقع، فالتعليم بالعالم القروي لا يزال يعرف تعثرات ملموسة، كمشكل الاكتظاظ والمستوصفات والمدارس الصحية لا زالت تعاني خصاصا مهولا في الأطر الطبية والوسائل والتجهيزات، والظروف لازالت منعقدة في بعض المناطق التي تعيش في عزلة تامة، خصوصا أثناء موسم الشتاء، ومجال التشغيل لازال يعاني من عدم الإنصاف والعدالة الرشيدة ويئن تحت وطأة المحسوبة والزيونية، والحوار الاجتماعي لازال عالقا في ظل صراعات سياسية بين المركزيات النقابية والحكومة.

إنها محطات واقعية، السيد رئيس الحكومة، تجعلنا مطالبين بتشخيص الوضعية الحقيقية للمجال الاجتماعي في بلادنا، ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة في إطار تشاركي يخدم مصلحة البلاد أولا، ويتبعد كل البعد عن أية مزايدات أيا كان نوعها ومصدرها.

إننا نطالبكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مواصلة دعم وتعزيز كل السياسات العمومية التي تستهدف مكافحة الفقر والهشاشة، وكذا سد الخصاص الحاصل في كل المجالات المرتبطة بالمواطنين والمواطنات، إلى جانب تفعيل الحقيقي والسريع للمخطط المندمج لتحسين أوضاع ساكنة بعض المناطق التي تم إحصائها، والتي يقدر عددها بـ 24.000 دوار، والتي تستفيد من 20.800 مشروع.

ثقتنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، في صدق توجهات وأعمال حكومتكم، لكن تسريع وتيرة الإصلاح ضرورة تفرض نفسها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في حدود أفترض بضعة ثواني إلى ما خانتنيش..

دابا نشوفو، دابا نشوفو، مازال ما عنديش قدامي الوقت بالضبط، 2 دقائق و35 ثانية.

المستشار السيد عبد الاله حفزي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد استمعنا بإمعان إلى جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، واستوعبنا مضامينه وذلك خلال مقاربة منطقية وموضوعية لما جاء فيه من جهة، وما جاء في التصريح الحكومي لسنة 2012 في الجانب المتعلق بالشطر الاجتماعي وواقع القطاعات الاجتماعية من جهة ثانية، خصوصا ونحن على بعد حوالي سنة من انتهاء ولاية الحكومة الحالية.

ولنكن موضوعيين ونحن أحد مكونات الأغلبية، فإن ما أنجزته الحكومة في المجال الاجتماعي يبقى مهم، ما نكونوش عديمين، ما نسربوش اليأس للمواطنين، جلالة الملك بنفسه شهد بأن المنجزات على أهميتها وأن الجهود تبدلت من طرف الحكومة، وسأعطيكم مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش: «كل ما تم إنجازه على أهميته يبقى غير كاف لبلادنا ما دامت هناك فئة تعاني من ظروف الحياة القاسية، وتشعر بأنها مهمشة رغم كل الجهود المبذولة» انتهى النطق الملكي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هناك أوراش كبرى فتحتها الحكومة في العديد من القطاعات، سواء على مستوى التعليم أو الصحة أو الشؤون المتعلقة بالأسرة أو إصلاح بعض المجالات وإحداث بعض الصناديق الخاصة بالفئة المهمشة والمتضررة وفتح حوار اجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والرفع من معدل النمو ورفع احتياطي العملة الصعبة، وغيرها من الإجراءات الاقتصادية والمالية التي لها وقع إيجابي على المجال الاجتماعي.

لا يسعنا إلا أن نصفق لكل الإجراءات العملية التي جعلت الحكومة تتخطى العديد من الإكراهات وتتفاعل مع الملفات الاجتماعية الكبرى، لكن السيد رئيس الحكومة، بالمقابل نجد العديد من الأوراش الاجتماعية لازالت مفتوحة وأن القرار السياسي لا يزال يطغى على المصلحة الاجتماعية للمواطنين، وهنا سأطرق إلى مجموعة من الضروريات والأولويات التي تتطلب المزيد من الجهود، رغم أن الحكومة خصصت نصف الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية.

أولا، ضرورة مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لأن تدخلاتها لها وقع كبير على معالجة مظاهر العجز الاجتماعي ومواجهة الهشاشة بالعديد من المناطق؛

ثانيا، تمويل صندوق التماسك الاجتماعي الموجه للبرامج الاجتماعية، وذلك في أفق تعميم المساعدة الطبية وتعزيز برامج «تيسير» ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل في وضعية هشّة؛

ثالثا، إعاش الشغل، من خلال برامج الاجتماعية القطاعية؛

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في وقت لا يسعف، نقول أن الحكومات عندما تأتي إلى المسؤولية عقب الانتخابات فإنها تأتي لتعطي ما هو أحسن من سابقها، والحكومة التي تأتي للسلطة فلا ينكر أحد أنها لا بد أن تكون لها أرقام وأن تدافع عن حصيلتها وهذا شيء طبيعي.

لكن، بالنسبة لنا السؤال فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية، السؤال اللي نطرحوه، ونطرحوه بشكل جماعي، هل تحسنت وضعية المغاربة في ظل الحكومة الحالية؟ هذا هو السؤال اللي خاصنا نجابو عليه.

للجواب على هذا السؤال، كيف قاربت الحكومة الأمر ديال المسألة الاجتماعية؟ قاربت بين شيئين صعب أن نزاوج بينهما.

من البداية الحكومة كان هاجسها كيفية الوصول إلى توازنات ماكرو اقتصادية وسد العجز وكذا وكذا.

ومن جهة ثانية أمامها خصائص اجتماعية كبرى في البنات الأساسية، وكذلك في مواقع الهشاشة الاجتماعية، احنا لا نختلف عن الإصلاح ولكن نختلف على منطق الإصلاح، منطق الإصلاح بالنسبة لنا المنطق الأساس وهو منطق تشاركي، والمنطق الثاني وهو أن نتقاسم تكلفة الإصلاح، هل في المشاريع التي قدمتها الحكومة وقالت بأنها إصلاحات، هل تقاسمنا كمغاربة كلفة الإصلاح؟ نعم الوطن لنا جميعا، والتكلفة لنا جميعا.

ملي كنداكرو على المقاصة، هل..؟ نعم ربحت الميزانية ديال الدولة عدة ملايين والحمد لله بفضل انخفاض أسعار النفط كذلك.

لكن، من الحلقات الضعيفة في المجتمع اللي كلات الدق بزاف، كايين واحد الفئة في المجتمع لابس عليها وهما كثار ما تضرروش من هاذ العملية، ولكن كايين فئات حقيقية تضررت من هاذ القضية.

المسألة الثانية، ملي كنداكرو على التقاعد، التقاعد أبيه، نصلحوه، اللي مهم في التقاعد هو الادخار، والادخار كييعطي الاستثمار ولكن ما ننساوش بأنه التقاعد يؤدي مخرج اللي واحد الوضعية الاجتماعية، هناك صناديق تقاعد اللي كتنتج الفقر، خصنا حتى هي نفكروا فيها، عمر شي إصلاح ما قال لنا ها (la pension) اللي غادي نخرجوا بها شحال.

كذلك، الإصلاح هو عمل تشاركي ملي كنداكرو على الحوار الاجتماعي لا نتحدث عن الحوار الاجتماعي من أجل أن نصل إلى الزيادة في الأجور، ولكن أن تكون هناك تفعيم مؤسساتي للحوار الاجتماعي.

فقط، المسألة الثانية التقعيد يقتضي إخراج القوانين، بالإضافة إلى القوانين التنظيمية اللي المفروض تخرج كايين قانون النقابات، اعلاش ما خرجوش قانون النقابات وكان المشروع قبل؟

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أود في عجالة التذكير بالتكلفة المترتبة على ترك ممارسة الحق في الإضراب بدون قانون ينظمها ويوضح كيفية تفعيله، وتمثل هذه التكلفة في الانعكاسات السلبية على مناخ الأعمال وعلى وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تزايد الإضرابات وظهور تنسيقيات وجمعيات لا تركز على أية أهلية أو شرعية تمثيلية ديمقراطية للنقابات.

وهنا (ولن أفشي سرا، السيد رئيس الحكومة، إلى قلت لكم بأنه حتى بالنسبة للنقابات، أن الفصل 288 من القانون الجنائي يحمي شرعيتها ويحمي تمثيليتها من الوافدين الذين يعملون، وللأسف يبغسون العمل النقابي والذين لا يحملون أي مشروع مجتمعي).

إذن، من خلال تزعم إضرابات غير مضبوطة ولا مسؤولة وبدون أي إخطار، وتكفي الإشارة إلى أنه في الشهور التسعة الأولى من سنة 2015 سجلنا ما يزيد عن 193 ألف يوم عمل ضائع، بزيادة تفوق 21% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014، الشيء الذي يجعل من 2015 سنة قياسية في أيام العمل الضائعة، إذا ما استثنينا سنة 2011.

مع الإشارة إلى أن ضياع أيام العمل يعني ضياعا مباشرا في الناتج الداخلي الخام، مع ما لذلك من وقع سلبي على وتيرة النمو وعلى مناصب الشغل، لأن كل نقطة من نسبة النمو تعادل خلق ما يناهز تقريبا 25 ألف منصب شغل جديد.

أضف إلى ذلك الإفلاسات التي طالت في نفس الحقبة 8500 مقاول، غالبيتها مقاولات صغرى ومتوسطة بارتفاع نسبة 15% في هاذ تسعة الشهور الأولى.

السيد رئيس الحكومة،

وأنتم تترأسون اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، والتي أثمرت إجراءات اللي فاضلة والتي نعزبها والتي يعمل الإتحاد العام على توطيئها جهويا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى الوقت، مكره أخاك.

الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

ومن هذه البنود:

- التصديق على اتفاقية العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية وحماية العمل النقابي؛

- وتوحيد الحد الأدنى للأجور، الذي اتضح أن حكومتكم عمقت الفارق بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، بدل التوحيد التدريجي مما كرس التمييز ضد العمال الزراعيين وبالتالي اعتبارهم ضمنيا مواطنين من الدرجة الثانية.

- تفرجكم على الخرق السافر لمدونة الشغل وضرب الحريات النقابية.

وبالمناسبة، استمرار الفصل 288 من القانون الجنائي والذي يمثل وصمة عار في جبين كل الحكومات المتعاقبة، استمراره في حصد العديد من ضحايا نزاعات الشغل من المناضلات والمناضلين.

كذلك، وقوفكم مكتوفي الأيدي أمام تدهور ظروف العمل وهشاشته، وأمام التعسفات والتجاوزات التي تطال الشغيلة ونموذج شركة (Med Paper) بطنجة، مثال صارخ وقمة في الاستبداد، 140 عامل وعاملة طُردوا بمجرد تأسيسهم لمكتب نقابي، يقع هذا أمام مرأى ومسمع السلطات العمومية، وأمام مرأى ومسمع مصالح وزارة التشغيل.

- انحصار اهتمامكم في مجال التقاعد على تحميل الموظفين والموظفات تبعات أزمة الصندوق المغربي للتقاعد، بدل أن تنتموا إلى الضعف المهول في نسبة التغطية التي لا تتجاوز 35%، وإلى مئات العاملات والعمال الذين لا يتم التصريح بهم كليا أو جزئيا، وإلى هزالة المعاشات، مما يقتضي منكم أن تأخذوا باقتراح الاتحاد المغربي للشغل، الذي طرح عليكم منظورا شاملا للإصلاح وفق الخلاصات...

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، إنتهى الوقت مع الأسف.

الكلمة الآن لفريق الدستوري الديموقراطي الإجتماعي.

السي عدال يمكن لك تهضر من تما، شوف مشحال دالوقت كاين عفاك؟ 35 ثانية.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

فقط، ابغيت نعقب على واحد بعض الأرقام أتيتم بها، فعلى مستوى كهربة العالم القروي، أنا كنظن 99% هي رقم يمكن وطني، ولكن على مستوى ما هو إقليمي، فأظن أنه الرقم ماشي 99%.

فنعطيك على سبيل مثال، إقليم خنيفرة يالاه واصلين 62%، على

ملي تنذاكرو على التعليم تنقولوا أييه التعليم مكلف وميزانية الدولة تتحمل، الصحة تتحمل، ولكن التعليم أشنو هو؟ يمكن نتفق مع السيد رئيس الحكومة الأرقام ميزانية اللي قال، ولكن فين ما نجحناش في الإبداع الفكري، أين هو جودة التعلّمات؟ أين هو جودة التكوين؟ أين هي البرامج والمناهج؟

هاذ الثي ما درناش فيه مجهود، الصحة درنا «RAMED» ودرنا مجموعة ولكن لازالت التطبيقية في الولوج إلى الصحة، لازالت الاختلافات المجالية قائمة، المروحية اللي تتصورها الكاميرا أنا ما كهرضش عليها. كذلك، كذلك...

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، إنتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه. السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل بقدر ما نثمن إنجازاتكم، فإننا بالمقابل لا نحابي في انتقاد اختلال أداء حكومتكم حين تكون بعض قراراتكم وإجراءاتكم ضد مصالح الطبقة العاملة.

في هاذ الإطار، اسمحو لي أن أثير انتباهكم إلى أهم نقاط الضعف التي ميزت أداءكم فيما يخص الجانب الاجتماعي، وهي مؤشرات دالة يجب أخذها على محمل الجد.

وإن الحركات الاحتجاجية غير المسبوقة التي تخوضها الشغيلة، والنداءات المتضمنة للمطالب الملحة للطبقة العاملة لخير دليل على ضعف أدائكم فيما يخص الملف الاجتماعي، فيكفي أن نسجل ما يلي:

- تهريككم من حوار اجتماعي حقيقي ومأسسته، في تجاهل تام لمنطق الدستور ومقتضياته؛

- عدم وفائكم بعقد لقاء لتقديم مقترحات الحركة النقابية بخصوص مشروع قانون المالية، لذلك جاء فارغا من حيث البعد الاجتماعي، ولم يستجب للمطالب العادلة والمشروعة للطبقة العاملة وعموم الأجراء؛

- تملصكم من التزاماتكم بمجموعة من بنود اتفاق 26 أبريل، مما يخلع المصدقية عن الحوار الاجتماعي ويفرغه من محتواه.

واش كتعرفوا...

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، السيد المستشار، آسف.

تفضل، زيد، دقيقة ياك السيد الرئيس؟

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

هذالك التعويض على فقدان الشغل راه ما يمكنش ياخذوا العامل، لأن حتى الباطرون ما يمكن يعطي شهادة بأنه تطرد من العمل، وها هما يقول لينا.

وقالوا لينا على قانون الإضراب، ها هما في أكادير 700 ماشي غير 500، 700 عامل مشرد، والباطرون دخل عمال جداد، والقانون ما مطبقش عليهم، وراهما باقيين مشردين إلى الآن في معمل الضحى بأكادير.

قلتم لنا بأنه تم شراء 4 ديال الطائرات، وما قلتش لنا شحال من امرأة حامل كتموت قدام المستشفى أوفي الطريق إلى المستشفى؟

طرحنا عليكم سؤالاً، السيد الرئيس، ولم تجيبونا، واش كتعرفوا بأنكم باستخفافكم بالحركة النقابية تهددون استقرار المغرب اللي كتدعيوا دائماً بأنكم تحافظون على استقرار المغرب أو أنكم جعلتم المغرب مستقراً في عهدكم؟

شكراً، السيد رئيس الحكومة، على الكرم ديال دقيقة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً. ختامها مسك.

مجموعة العمل التقدمي، تفضل السي دعيدة، أجي هنا، تفضل.

أجي هنا..

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

بالرغم من الجهود التي قامت بها بلادنا فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، فإن الخصائص على المستوى الاجتماعي لازال مهولا، فصندوق التماسك الاجتماعي لم يستطع إنفاق سوى 4.48 مليار درهم من أصل 13.149 مليار درهم خلال الفترة 2012-2014، أي ما يشكل نسبة إنجاز لا تتجاوز 34%.

صندوق التكافل العائلي إلى حدود شتنبر 2015 لم يتمكن سوى من دفع 42.89 مليون درهم لفائدة 5969 امرأة مطلقة معوزة، أي ما

مستوى الماء الصالح للشرب، أظن راه ماكيناش 95%، على مستوى كذلك، إقليم خنيفرة، اللي كنعيش فيه، وكنعرف المعطيات ديالو، يالاه واصلين 37%.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار. آسف.

حتى لا أبدو متحيزاً لزميلي.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل أ السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

سجلت وأنا أستمع إليكم واحد التصريح ديالكم مهم جدا، هو اللي قلتو فيه: «هناك شعور لدى المواطن أن لا شيء كيتدار».

وهذه، السيد رئيس الحكومة، حقيقة، لأن ما تعتقدونه إصلاحات، لا يصل منه إلى المواطن أي أثر.

ما يصل المواطن هو الزيادات المتتالية في الأسعار، في المحروقات، في..

وملي كيتزادو المحروقات، مزيان، نتذاكرو أنا وياك، واخا ما عنديش الوقت، ملي زدتو في المحروقات في الأول، تزدادو الطاكسيات، اللي كيركب في الطاكسي، ملي ينقصوا المحروقات ما نقصوش الطاكسيات والمواطن بقى يخلص نفس الثمن.

قلتم لنا أن اتفاق 26 أبريل مكلف، ولكن لم تقولوا لنا إنكم لا زلتم لم تطبقوا ما تبقى من هذا الاتفاق، علما أنه كايئة استثمارية ديال الدولة، والذي يستمع إليكم، السيد رئيس الحكومة، يقول بأن المغرب كان متوقفا إلى أن جئتم لإنقاذه، والحقيقة غير ذلك.

قلتم لنا، السيد رئيس الحكومة، أن كل الموظفين أصبحوا يتقاضون أكثر من 3000 درهم، ولم تقولوا لنا بأنكم وعدتم بأنه (SMIG) الحد الأدنى للأجور يوصل ل 3000 درهم لصالح العمال، لحد الساعة مازال ما وصلش ل 3000 درهم.

قلتم لنا أيضا، السيد رئيس الحكومة، أنكم خصصتم كذا مليار لإرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، ولكن، ما قلتوش للمواطنين بأنكم غتزيدوا في التذكرة ديال القطار مع فاتح يناير 2016.

قلتم لنا، السيد رئيس الحكومة، بأنكم خصصتم 500 مليون للتعويض عن فقدان الشغل.

جيت باش ندافع على الحكومة ونقول أن السياسة ديالها حققت كافة المطالب وأنه لا يمكن انتقادها ولا يمكن يعني القول بأنها مازال عندها بزاف ما تدير ولا أنه...، عمر هاذ الشي ما نذكر، بل أنا معروف عني في حياتي كلها، حياتي كلها وأنا كنعترف وكنعتذر. الحمد لله، لحد الآن باقي الأمور غادية بسلام.

باش تقولوا لي بلي بعد 4 سنوات ما يزال هنالك خصاص في هذا المجال وحتى في المجالات الأخرى، المجالات الإنتاجية يعني والحكامة، أنا متفق معكم.

وباش...، لأنه كان واحد التدخل جد إيجابي فواحد النقطة، تيقول أودي هاذ الشي راه ماشي بسبب هاذ الحكومة هذه، هاذي الحكومات اللي تعاقبت على المغرب من الاستقلال إلى اليوم، اللي ما قدراتش توصل المغرب من الناحية الاجتماعية لواحد الشعور بالرضى عن الذات، نقولو أنه احنا، الحمد لله، فرحانين واخا باقي عندنا ما يتدار، لا.

ولكن، ما يمكن لناش نجيو ونقولوا ما كايين والوعاود ثاني، هذا غير معقول، لأنه المغرب، الحمد لله، ويسمح لي الأخ ديال خنيفرة، ربما يكون في المنطقة ديالو النسبة ديال 99% دالكهرباء غير 63%، وأنا غادي ناخذ هاذ الرقم ديالك على أنه صحيح ونقول لك هنيئا للمغرب، ياك في خنيفرة 63% هنيئا للمغرب.

لو كان مشيتي معايا لواشنطن ملي صيفطني سيدنا باش نمثلو النهار اللي جمعت أمريكا الأفريقيين غادي تعرف أشنوهي 63% ديال الكهرباء في العالم القروي، وغادي تشوف بلي السي (Monsieur Obama) الهدف ديالو كله من هاذ الاجتماع وهو المساعدة ديال إفريقيا باش توصل الكهرباء للعالم القروي، اللي ربما ما كتجاوزشاي ربما ما تتوصلش ل 10%.

واليوم (Hollande) في فرنسا، البارح في الافتتاح ديال (COP21) تيتكلم على الكهرباء ديال إفريقيا وديال العالم القروي.

أنا غادي نقول لك واحد القضية، الأخ الكريم، نعترف مرة أخرى ماشي الحكومة ديالي اللي دارت هاذ الشي، دارتها الحكومات السابقة، أنا جيت لقيت هاذ الرقم، والنهار اللي كنت تنسمع هاذ الرقم ما كنتش تنصدق، تنقول واه لأنه هاذ الرقم أنا تابعته كنت في البرلمان، ملي جا بعدا الرقم الأول بلي غادي نوصلوا لكذا وكذا حتى قربنا ل 92%، أنا كنت تنطير بالفرحة، واليوم كنعاول نقولها لكم، أنا سعيد بهذا.

وإلى كان في البوادي ديالكم، الأخ الكريم، وصلنا في الماء ل 35% أنا سعيد بهذا، وإن كان هوراه ذاك الرقم ديال 95% هو صحيح، لأنه أنا ماشي ولد البادية، ولكن عشت في البادية واحد الشوية، كنت باقي كنتذكر واحد النهار باش نجيو الماء ركبنا على الحمير، ومشينا شحال وجبنا واحد الماء باقي تنتذكر كله بالغيث، باقي عاقل عليه، أحمر هاذ الشي بين عينيا ما حيدش من عينيا.

يشكل نسبة إنجاز 4% من مجموع الموارد التي بلغت خلال الفترة 2012-2014 ما قيمته 956.42 مليون درهم.

السيد رئيس الحكومة،

لازلنا ننتظر منكم تنفيذ التزاماتكم بخصوص إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين، توسيع التأمين الصحي الإجباري ليشمل المهين الحرة والتجار والصناع التقليديين والمشتغلين الذاتيين.

ننتظر منكم تعميم التأمين الصحي الإجباري للعاملين بالقطاع الخاص وتوسيع الحماية الاجتماعية، التي لا تتجاوز اليوم 35% من الساكنة النشيطة، وهي أضعف نسبة في شمال إفريقيا.

على مستوى الصحة، فعلا كايينة مجهودات في قطاع الصحة، لكن، السيد رئيس الحكومة، الميزانية اليوم نتاع وزارة الصحة سنة 2016 لا تتجاوز 5.7% من الميزانية العامة للدولة، وهي دون النسبة والمعايير الدولية التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة. والتي تتمثل في 8%.

على مستوى الأشخاص في وضعية إعاقة، 32.4% فقط من الأطفال ذوي الإعاقة يستفيدون من التمدرس، 6 أطفال من 10 لم يسبق لهم أن التحقوا بالمدرسة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد ارتفعت البطالة في عهدكم إلى 10.1% سنة 2016، بعدما كانت 9.9%.

السيد رئيس الحكومة،

على مستوى الهدر المدرسي، نسجل ارتفاع نسبة الانقطاع في التعليم الابتدائي وصل 2.9 سنة 2015، هذه نسبة عامة على الصعيد الوطني، و 4% لدى الفتيات، التعليم الثانوي انتقل من 7.6% إلى ..

السيد الرئيس:

شكرا.

جاء دوركم الآن، السيد رئيس الحكومة، للتعقيب على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

الإخوة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات،

ربما يكون هاذ المرحلة اللي ترأست فيها أنا الحكومة، اللي -على كل حال- بقى في الأجل ديالها على أكثر تقدير أقل من سنة، ربما 9 أو 10 أشهر أو أقل، الله أعلم، المستقبل بيد الله.

حاولت نرسخ واحد المنطق أولا، وأنا ملي تنجي لا أذكروا مرة واحدة

وهاذيك الساعة عوض ما نوجهو الجهود ديالنا والإمكانيات ديالنا والموارد البشرية ديالنا باش تخدم البلاد بحال اللي دارت كوريا الجنوبية، ولينا شي باغي يحافظ على السلطة كيستعمل كافة القوة ديالو والإمكانيات اللي في يديه، وشي باغي ياخذها كيسود الصورة ويقتل الأمل، ودخلنا في معركة في هذا الاتجاه، هاذ الشي هذا ضيع لنا واحد 20 حتى ل 30 عام، ما خرجنا منو حتى جا التناوب التوافقي واحد الشويش، الروح ديال الصراع.

ثم بعد ذلك، الحمد لله، مع العهد الجديد، عاود ثاني خرجنا ربما من منطوق ديال الصراع القديم ورجعنا للمنطق ديال التحكم، حتى هو منطوق ديال الصراع، لأنه احنا باش نتحاوور و خاصنا نكونو مقادين، حتى واحد ما يكون خايف من حتى واحد، لا حزب خايف من حزب ولا مسؤول سياسي خايف من مسؤول سياسي، ولا شي واحد كيقيب التيليفونات ويبدأ يعطي التوجهات للنواب والمستشارين ديال الأحزاب الأخرى، ولا كيطلع اللي بغى ويهبط اللي بغى، إلى آخره.

هاذ التحكم السياسي اللي جانا بشكل واضح في 2008 واللي تسلط علينا في 2009 واللي وصل البلاد ل 2011، اللي كاد المغرب أن ينفجر لولا أن الله لطف بنا، والحمد لله، وهاذ الشي هو اللي جابني أنا كرئيس ديال الحكومة.

أنا راه ماشي المغاربة حتى اكتشفوا شي نهار بلي أنا جميل وقرروا باش يديروني رئيس ديال الحكومة، أنا راه جيت في وقت ديال الأزمة الإخوان.

ولهذا، اليوم إلى كنعولوا بلادنا عندها الاستقرار، واش هاذ الاستقرار مجاني؟ هاذ الاستقرار دارو التحكم؟ اللي الرموز ديالو في ذلك الوقت هربوا، شي لفرنسا وشي لوسط المغرب وشي بدل الموقع ديالو وشي مشى تيقلب، هاذ الاستقرار هذا غير جا هكذا؟ هاذي 4 سنوات، والحمد لله، والمغرب ينعم بالاستقرار.

وكنقول لكم واحد القضية، كنعولوا المغرب فايتاه الجزائر وفايتاه تونس وفايتاه في المؤشرات. واحلوا البيبان وقولوا لهم الله يخليكم اللي بغى يجي لهنا يجي واللي بغى يمشي لتما يمشي وتشوف. ياك فايتينا، اعلاش السي بوتفليقة ما بغاش يحل الحدود؟

ما عمركم اسمعتيوه؟ راه واضح، أش تيقول؟ كيقول لك إلى حلينا الحدود غيمشيووا الجزائريين للمغرب أكثر ملي غيجيووا المغاربة للجزائر، احنا تنقولوليه، أودي الله يهديك راه احنا خوت، حل الحدود، واش غتبتدا أنت تتحسب اللي غادي واللي جاي، هاذك الجزائري إلى جا للمغرب راه فبلادو، واحنا إلى مشينا للجزائر راه احنا في بلادنا وخوت، الحمد لله.

هاذ المنطق راه احنا تنقولوه، وإن شاء الله الرحمن الرحيم غادي يلقي شي نهار.

اليوم المغرب، الإخوان اسمحو ليا، لأنه مهم جدا ملي تكلموا مع المواطنين، لأنه أشنو هو هذيك القضية اللي قال لك الأخ ديال الكونفدرالية على ما نتعلم سميتو إن شاء الله، احنا غادين، احنا غادين، إن شاء الله، في هاذ العام، ما تعرف يمكن يعاود يلاقينا الله في.. أش قلتي بعدا؟ أييه، راه (justement) خاصنا نردو البال كسياسيين، أنا ملي جيت تنسخ الفكرة ديال أنني ما نجيش نقول كلشي مزيان، خاص عاود ثاني الآخرين حتى هما عاود ثاني يرجعوا شوية للموضوعية، لأن نقول لكم أنا بكل صراحة، أنا جيت بواحد المنطق للعالم ديال السياسة مختلف، وإلى بقينا في المنطق القديم راه ما غندسجموش وغادي تكون النتائج بحال اللي شتياوا.

أنا كنعترف وكنعتذر، خاص كذلك حتى الأحزاب والنقابات تنقول، أودي هاذ الشي صحيح، هذا معقول، راه كايين، وهذا راه ما كايينش، لأنه المواطن أش تيسمع ملي تيفيق الصباح وتيجل الجرائد وتيسمع للصحافة وتيسمع، وهو تيسمع ما كايين والو، ما تبدل حتى حاجة، يعني راه سوف يصاب بالاكنتاب.

واش المغرب ديال اليوم أعباد الله هو المغرب ديال بداية الاستقلال؟ انظروا إلى الطرقات أشنو درنا في القضية ديال (les autoroutes)، انظروا إلى عدد الكليات ديال الطب اللي انتشرت في المغرب، كانت واحدة، انظروا إلى التعليم أين وصل؟ وكيف وصل؟ انظروا إلى الصحة. أنا تنقول لكم، تنعاود لكم، كنعول لكم 4 ديال الطائرات اللي ولاوا تيمشيووا يجيبوا جثة، جثة ديال واحد المواطن مسكين توفي في السجن، توفي في الثلج باش ما تبقاش تما ياكلوها، كايين واحد الروح، واحد المبادرة ديال إعادة الاعتبار للمواطن حيا وميتا، فقيرا وغنيا.

الفئات الميسورة، الله يزيدنا من الخير، احنا ما تنحسدوهاش، ولكن هي اللي كان عندها اعتبار واحد الوقت، اليوم لا، ماشي بوحدها، كلشي اليوم تيتصارع باش يجيب الرضى ديال الفئات المحتاجة والفئات الهشة، وهذه روح ماشي جديدة، ولكن مع هاذ الحكومة عرفت واحد الإضافة نوعية كبيرة جدا.

أرى لنا دابا ملي نقولو بلي هاذ الشي هذا ما وصلناش فيه لذلك الشي اللي بغينا، أو نقولو كاع هذاك المقولة اللي قالها الأستاذ أنه هاذ المنظومة ديالنا وصلت للنهاية ديالها، أشنو خاصنا باش نحلوا المشكل؟ خاصنا الحوار، مزيان، فكرة ممتازة، الحوار ثم الحوار ثم الحوار.

ولكن، اسمحو ليا، إلى بغينا نوصلو للحوار حقيقة، خاصنا كذلك نغيرو نفسية الصراع، لأنه الذي حال بيننا وبين أن نصل إلى ما نشتهي من رفاهية لمواطنينا هو عقلية الصراع، الصراع من بعد ما جا الاستقلال بين المؤسسة الملكية وتيارات سياسية، مرة على الصلاحيات ومرة على الملك والحكم كله، وراه احنا دزنا من ظروف صعبة ما تنساوش 71 و72 ومحاولة الانقلاب وحكايات..

40%؟ 0.3 مليار ديارال درهم.

التضامن انتقلت من 640 ل 687 مليون درهم، فينا هي 40%، و40% ديارال أش؟ $3 \times 0 = 0$. تيقولوا الفرنسيين (trois fois rien)، لكن الصحة انتقلت من 11.8 ديارال المليار ديارال الدرهم ل 13.2 ديارال المليار ديارال الدرهم، هادي زيادة (conséquence) التي احنا فرحانين بها، وزير ديارال الصحة ماشي من العدالة والتنمية.

وأما التربية الوطنية فانتقلت من 40 مليار ديارال الدرهم ل 45 مليار ديارال الدرهم، في (le pourcentage) هادي كتعطيك غير 23 ولى 25%، ولكن في الحجم ديارالها والمعنى ديارالها إلى جمعت هاد الوزارات كلهم اللي كتسيرهم العدالة والتنمية ما غتلقاش 5 ديارال المليار ديارال الدرهم.

هذا ما خدامش، أشنو معنى هذا؟ معنى أنه كنعقولو للأحزاب السياسية اللي معنا في الحكومة: راه داروها بكم العدالة والتنمية، وكيزيدوا للوزراء ديارالهم وكيجلوكم أنتوما، صحيح هاد الشئ ألسي عبو؟

طيب، ملي سيدنا قرر باش يدير البرنامج ديارال التصنيع اللي فيه 21 مليار درهم على مدى خمس سنوات أو ست سنوات، كيسيرها العدالة والتنمية؟ ألم نصفق ونحن مسرورون لأن المهم عندنا أشنو هو؟ هو تصنع البلاد، تسيرها العدالة والتنمية ولا يسيرها التقدم والاشتراكية ولا يسيرها أي حزب سياسي ولا يسيرها شي واحد مستقل، على قلبنا أحلى من العسل.

ملي سيدنا قال بلي 51 مليار ديارال الدرهم غتمشي للتنمية القروية، قلنا شي كلمة؟ ألم نصفق؟ ورغم أن الصلاحيات ديارال رئيس الحكومة أنه هو اللي كيعطي الأمر بالصرف ودازت هذيك القضية بالطريقة اللي مرت بها، تجاوزنا قلنا ما كين حتى مشكل، لأنه أشنو هو؟ واش أنا ندير أزمة ونتسبب في أزمة في موضوع اللي متعلق بالقرى والبيوادي وبالجمال وبالناس اللي محتاجين على التوقيع؟ أسيدي يديو التوقيعات كلهم، ما باغي حتى توقيع، أنا باغي البلاد غير تتقدم.

هاد الكلام هذا طايح وما منسجمش، ما كيناش الروح ديارال الحوار، ما كيناش. اسمح لي، كين الاستمرار ديارال الروح ديارال الصراع والرغبة في التحكم والبحث المضني عن العيوب وعن الأخطاء والتضخيم ديارالها إذا كانت ولا الاختلاق ديارالها إلى ما كانتش، ها الورقة، ها هي عندي هنا، نعطيها لك إلى بغيتي تعاود تدير الحساب.

اسمحو لي الإخوان، بلادنا اليوم محتاجة لطبقة سياسية معقولة. المرحلة الماضية انتهت، أنا عمري جمدت الحوار مع النقابات؟ أبدا، ما عمري شفت شي واحد أكثر ملي شفت النقابات، وكل شي الإجراءات اللي درت في هاد المجال بسبب اللقاءات ديارال النقابات. حاجة واحدة غنعترف لكم بها، ما كنتنظرش حتى نجتمعو ذاك الشئ ونعيطو عليهم ونجلسو معهم ونديرو واحد الإخراج فني، إخراج (médiatique) يعني إعلامي، ونقولوا اتفقت الحكومة مع النقابات وخرجوا كذا وكذا وكذا.

هاد التحكم، الإخوان، هو اللي خالق هاد المنطق ديارال الصراع ديارال هاد المرحلة هادي، وهو فشل فشل ذريع، والآن التحالف اللي تبني عليه تهرس، كون كان فيه الريح ما يهرسش، اسمحو لي.

وخاصو ملي يجي بيذا يتكلم يقول أشنو بغى يعني؟ يعني قال بلي واحد العدد ديارال الوزارات ارتفعت الميزانية ديارالها ب 40%، بمعنى «إياك أعني واسمعي يا جارة»، الوزارات ديارال العدالة والتنمية ارتفعت ب 40%، وهنا جاءت كلمة الحكومة الغنيمة، بمعنى أن العدالة والتنمية اللي كيتأس الحكومة، الوزارات اللي عندو ادات 40% ديارال الزيادة من 2012 ل 2016. في الوقت اللي العدالة والتنمية ما عمرو ما ترأس وزارة المالية، اللي ترأسها هو السي نزار بركة في الأول من حزب الاستقلال والسي بوسعيد اللي هو من الأحرار، وما عندوش حتى المديرية ديارال الميزانية اللي كيسيرها السي فوزي لقعج، اللي على كل حال حتى واحد ما يمكن ليه يهتمو بأنه من العدالة والتنمية.

وكيفاش وقع هاد الشئ هذا؟ الرئيس ديارال الحكومة عمرو ما عيط على شي واحد، وعمري ما عرفتش هاد الشئ اللي كنسمعو اليوم، بل أريد أن أقول أن هذا الكلام كذب، ها الأرقام، 2012 رئاسة الحكومة 1.28 مليار ديارال الدرهم، الآن 1.36، دير الحساب أستاذ، شوف واش 1.28 على 1.36 هي زيادة ديارال 40%؟ ديارالاش هاد 40% أعباد الله؟ واش ما قارينش الحساب ولا كيفاش؟

العدل كان عندها 3.4 ديارال المليار ديارال الدرهم، اليوم عندها 4.45 مليار ديارال الدرهم، بغيتو تعرفو الحقيقة؟ إلى احتاجت العدل 10 دالمليار ديارال الدرهم خاصنا نعطيوه لها، لأنه العدل إلى نجحنا في العدل نجحنا في كل شي، وراه احنا غاديين كنجحو في العدل، اعلاش؟ لأن الوزير ديارالنا في العدل ملي تشوف شي واحد لا يخرج من معركة إلا ليدخل في أخرى، ما تقولش هاد السيد هذا كيهده السلم الاجتماعي، هاد السيد كيصطدم بالانحراف اللي ترسخ خلال 50 سنة، واللي قلنا كان كيجكمو الصراع، واللي هاد الصراع وقع فيه توافق على حساب الطبقات السفلى.

صحيح، هذا الكلام، ما بقاش النزاع والخلاف في واحد الوقت، لأن الكبار من هنا ومن هنا اتفقوا، ولكن اتفقوا باش كل واحد يدير اللي بغى ونسكتو عليهم كاملين، وهاد الشئ اللي وقع في التعليم، وفي الأخير، شكون اللي كيجلص؟ الطالب ديارالنا والتلميذ ديارالنا.

ولهذا كنعقول للسيد الوزير، السيد الوزير، خلي عليك الأمور اللي واعرة وصعبة، سير دابا دير النظام والانضباط، راه الناس باغيين والأساتذة باغيين، والمعلمين باغيين، الآباء باغيين، ما يبقاش المنطق اللي كان قديم، ما تبقاش المحسوبة، ما تبقاش الزبونية، ما يبقاش السكوت على الأمور اللي ماشي صحيحة في التعليم، وذيك الساعة نوصولو للأمور الأخرى ونتذاكرو عليها، نختلفو عليها ولا نتفقو عليها.

الإتصال انتقل من 1.3 مليار درهم ل 1.6 مليار درهم، فين هي

واحد الأخ قال لك تقاسمنا، آ الأخ راه (l'essence) كان بـ 13 درهم وزيادة، اليوم راه ناقص على 10 دراهم، راه المازوط ناقص على 8 دراهم، تتقولوا ليا بلي موالين الطاكسيات ما نقصوش، هاذ الكلام أنا مستعد ناخذو بلي هو صحيح، وليني راه كاين إشكال، داخلت عليكم بالله إلى ما جاوبوني، كييجبكم الحال ديال موالين الطاكسيات؟ أنا والله كتيقطعوا لي قلبي.. لا، موالين.. محال، القلب ديايالي أنا محال واش.. موالين الطاكسيات ما عالم بهم غير الله، عايشين عيشة الدبابة في البطانة، أنا عارف قصتهم بين موالين الكريمت وذاك الشئ اللي كيخلص يمينة ويسرة، كاين فيهم اللي كيجلس قدامو 2 من هنا وواحد من هاذ الجبهه باش يصور.. وأنا بغيت ملي جيت نحاول نحل لهم المشكل ديال الكريمت باش يداوا ياخذوهم ولكن راه كاينة صعوبات.

أشنو بغيت ندير أنا ملي جيت، الإخوان؟ ملي قلت لكم غنعيدو الفلوس ديال (les hydrocarbures) ديال الدعم ديال المحروقات، قلت لكم غادي نديرو به الدعم ديال الأسر الفقيرة مباشرة، هاذيك 8.5 اللي تكلم عليها ما عرفت شكون ديال الإخوان، فهمتيني ولا لا؟ اللي متروكة لنفسها، واش تتسحابوا هاذ الشئ ساهل؟ راه ملي تنقول شي كلمة بحال هكذا راه تينوض الصداع.

طبعاً، الصداع ما تتعرفوهش أنتما، تتعرفوا أنا، وكيبداوا بعض الأحزاب تيقولوا هاذو إلى بداوا كييعطوا المساعدة للفقراء والمساكين غيبقاوا جالسين لنا هنا، وكتوضع العراقيل، شتي هاذيك المساعدة ديال الأرامل والله العظيم 11 ولا 12 شهروهي واقفة، والله لو كان ما ساعد عليها جلاله الملك شخصيا لا دازت.

إيه، خاص الإنسان يكون تيفهم، تيوزن، وراه ذوك اللي كيقلوا ذيك الهضرة وكيرفعوا راه الأمور كلها كتوصل للفوق، وكتقدر المصلحة وكتقدر السلم الاجتماعي وكتقدر الكلام، فهمتيني ولا لا؟ احنا غا الهضرة ما خلاوناش نهضرو، الهضرة مشاوا كيشكوا بنا لعند جلاله الملك، نستيو هاذ الشئ؟ راه ما خاصكومش تبقاوا تستغريوا وتقولوا علاش عبد الإله ما دارش؟ تستغريوا كيفاش حتى دار ذاك الشئ اللي دار، هاكا خاصكم تفكروا، هاذي راه بلاد، واليوم إلى كنتوا كتتعلموا بالاستقرار فيها، واللهم لك الحمد، حامدين الله سبحانه وتعالى، خاصكم تعرفوا بأن كتمشى بواحد الطريقة، تبان لكم غريبة، تبان لكم عجيبة، تبان لكم كيفما بغيتوا، ما حدك كتقدم في المسؤولية وأنت كتفهمها، وكتقول اللهم لك الحمد، لأنه بهاذ الطريقة هاذي احنا ما مشيناش، ما مشيناش زعما في أي حاجة جات، ملي جا الاستقلال، جا المد الاشتراكي، جا المد القومي العربي، جا المد الإسلامي، جا المد العلماني والليبرالي، حتى واحدة ما تبعتها 100%، كل واحدة كتمشوا فيها بمقدار، والأمور لحد الآن تسير لم تنفلت، راه كاين دول أخرى مشات بعيد، كتعجبها شي فكرة كيسحاب لها بلي مزيان تجي، من بعد الجواب كييجيك 20، 30 عام من بعد، ارتباكات واجتماعات وعدم استقرار واضطرابات، ماشي بحال المغرب، واه.

مع الأسف، هذا ما جابش الله، أش كندير أنا؟ قال ليا السي مخارق، ألسي عبد الإله، 3240 يوم إلى ما وصلهاش العامل، ومثلا خرج في 3230 يوم ما كياخذ والو، مشات على عينو عجاجة، ما كياخذ تقاعد وما كياخذ حتى حاجة، قلت: «يا ليت عمر لم تلده أمه»، كيف يعقل هذا الكلام؟ مشيت كنجري كنجاول نقنع الناس دياولي، عندكم تسحابو رئيس الحكومة اللي بغى يديرها كيديرها. رئيس الحكومة إلى كانت عندو شي حاجة معقولة راه كيقترحها على الناس اللي معه وعلى من يهيمه الأمر، هاذي، الحمد لله، استجبوا ليا فيها الإخوان ديال المالية، واستجبوا ليا الإخوان فيها ديال (la CNSS)، افهمتيني ولا لا؟ وذيك الساعة حقيقة ربما ما ردوش معايا حتى البال للتوقيت، ربما ما تشاورناش، خرجناها بسرعة، ظنينا بلي احنا غنفرحو الناس.

ملي جات القضية ديال 500 مليون درهم تتقولوا ليا بلي 500 مليون درهم ألسي عبد الإله ديال الناس اللي كيخرجوا من الشغل دياهم كيصعب عليهم يحصلوها، أنا متفق معكم بحال القضية ديال المطلقات والأرامل، مع الأسف الإدارة هكذا دايرة، لأن الإدارة كتخاف على أنه المال العام يمشي في تراس، واش اللي جا قال هاذي مطلقه نشد أنا الورقة نعطيها ليه تيقولوا لها ألالة سييري جيبي ورقة بلي راجلك ما تينفكش عليك، وسييري جيبي ورقة بلي ما عندكش السكن، وسييري جيبي وتيوالي ذاك الشئ صعب، دوزنا واحد المدة لقينا بلي فعلا ما كنصرفوش ميزانية كافية في هاذ الشئ هذا، فنضنا نتقولوا خاصنا نخففو، راه السيد وزير العدل خدام على هاذ الشئ باش يخفف.

نفس الشئ بالنسبة لهاذ 500 مليون درهم، ولكن ماشي ما كاين والو، الأرامل نفس الشئ وراه احنا حاولنا نخففو، اتصلوا بيا الناس ديال وزارة الداخلية، قالوا ليا السي بنكيران راه هاذوك السيدات كاين فهم اللي ما جابت لينا ش (la carte nationale signée légalisée) أشنو نديرو؟ قلت لهم في الآخر عطهم بهاذيك (la carte nationale) الأخرى وقولوا لهم يجيبوها المرة الجاية، راه 10.500 اللي دازت و17.000 دابا اللي ولاوا تيتخلصوا والآخرين راه هما غاديين.

غتنقولوا ليا: هاذ الشئ قليل ألسي ابن كيران. صحيح، ولكن أشنو ندير أنا؟ راه اللهم.. لأنه ملي أنا جيت في الأول، الإخوان، وقلت لكم غادي نعيدو الدعم ديال المحروقات، هاذ الخطوة راه بعض المرات تنقول كيفاش درت لهاذ الشئ؟ قال لك شي واحد طاح جيد واحد السيدة كانت كتغرق، ملي طلع الناس بداوا تيصفقوا عليه، قال لهم قولوا ليا شكون اللي لاحني بعدا؟ راه هاذ الشئ راه ما عاون عليه غير الله، هاذ الشئ ما عاون عليه غير الله، وعاون عليه بزاف ما شي شوية، لأنه باش نذكركم بلي ملي جيت راه كان البترول 110 ديال الدولار حتى ل 117 للبرميل، كنا ملي تيقرب ل 105 تنفرحو، ملي تنسمعو 108، 107، 106 تنفرحو، لأنه كيبقى خاصنا غير 3 و4 ديال الدولارات، والدولار الواحد كيكلفنا 600 مليون درهم في العام، الحمد لله دبا طاح.

هذا غنرفعوا ذلك الدعم اللي على السكر لأن كنضحكوفيه على ريوسنا، ولكن تدريجيا، غادي نرفعوه باش هاذ القدر هذا نوجهوه لهاذ الشئ هذا.

إلى كايين شي مغربي غيحي غيقول ليا: السي عبد الإله، لا خلي لنا، ما تزيدش علينا في السكر، وخلي، وخلي المعاقين في الحالة ديالهم مع الأسر ديالهم، كيغانيو في صمت، خصوصا اللي ما عندهومش الإمكانيات، وخلي المستشفيات الإقليمية، غنقول باز أسيدي في هاذ المغرب.

لأنه أشنو كايين في هاذ المغرب؟ إلى قلتي شي حاجة مزيانة، كل شي تيقول لك، إيه ديرها، إلى بغيتي تقلب على الفلوس منين تجيها، كل شي كينوض لك.

ما يمكنش؟ غنجيب من هنا، خاصني.. غزيد هنا، خاصني ننقص من هنا، لابد، هذا هو المنطق، ما تقولوليش، سير عند الأغنياء، وخذ من عندهم الفلوس.

لا، اسمحو لي، اسمحو لي، ردوا البال، لا، أنا ماشي تندافع عليهم، الأغنياء، الإخوان، ورجال الأعمال والتجارة كيتعاملوا في المغرب بالقانون. القانون كيقول كيفاش كيكون التضريب، كيفاش تكون الضرائب، راه احنا كنطبقو عليهم القانون، وراه هما كيشكيا منا، قال لك: أسيدي، دائما، حاطين علينا احنا، كتجيو تراقبونا احنا، (C'est toujours les mêmes qui paient)، إيوا اقراو (l'économiste) باش تشوفوا هاذ الشئ.

وهيه، واحنا يا دابا أسيدي، ما ابغيناش نظلولا، لأنه شوف، أرباب الأعمال والتجار...، خاصهم يكونوا كيشعروا بأنفسهم في بلادهم، ماشي عديان، وخاصهم يتمتعوا بالعمل ديالهم وبالجهد ديالهم، وخصهم يؤديو الحقوق ديالهم، لأنهم هما اللي كيدوروا الحركية ديال الإنتاج، راه هاذ المثل اعطيتوا لكم هاذي مدة، كنقول لكم، راه الإيرانيين واحد الوقت هربوا لهم رجال الأعمال، ومشواو كيرغبوهم في الخارج، تيقولوا لهم: غير أحيوا، اللي بغيتوا نديروه معكم نديروه معكم، واش بغيتوا نبقاوا هنا مع بعضياتنا، غير اللي ما عارف أش يدير؟ إيوا، راه هما اللي كيغرفوا، فهمتي؟ هما اللي كيغرفوا.

وليني كنقولو لهم-راه قلت لهم هاذ الشئ هذا قبل ما نولي رئيس ديال الحكومة-قلت لهم: اللهم تخلصوا اشوية أكثر وتكونوا في واحد البلد مستقر شوية أكثر، ولا تاخذوا أكثر في واحد البلد مضطرب. وما زال كنقولها لهم، وليني بالقانون وبالتوافق.

راه مشكل هذا، خاصكم تعرفوا بأنه راه إلى كان الطلبة كيمكن لهم يخرجوا للشارع، راه رجال الأعمال حتى هما عندهم أساليب ديال الضغط ديالهم أكثر من الخروج للشارع. ياك السي دعيعة؟

ولهذا، أشنا هي السياسة؟ أشنا هي السياسة؟ راه، لا، هذا هو، تيخصك.. هاذ الشئ اللي قلت للسيد وزير التعليم، قلت لو: أنت تقول

واش كتذكروا كيفاش كانت الإضرابات العامة؟ وكيفاش كانت المسيرات ديال النقابات؟ الحمد لله، نهار الأحد دازت مسيرة، الناس اللي ابغاو يمشيولها ماشوا على خاطرهم، والآخرين اللي ابغاو يخرجوا ماشوا للغابة، الآخرين ماشوا لـ (la plage)، كل واحد مرتاح، افهمتيني ولا لا؟ (qu'est ce qui se passe?).

الحمد لله، الله يجازيكم بخير.. وليني قضية هاذي، قالك اهجمنا على التظاهرة؟! احنا غاديين، المغرب ديالنا هو هذا، احنا غاديين معه، وكنديرو الإصلاح اشوية بشوية، ما قدرناش نديرو.. كتعرف السي..

قل لي أسميتك باش نعقل عليك حتى أنت؟ بحال اللي عقلت على دعيعة، إحسان؟ صافي حتى من بعد.

أنا راه شوف شئ هذوك 10 دالملايين كنت كنجلس نحسبهم، كنحسب 10 ديال الملايين كنقول: باش نعطي لهاذ 10 الملايين شحال خاصني في كل شهر، إيران دايرة 50 دولار، بعض الدول بحال البرازيل دايرة 100 دولار، شحال خاصني باش ندير ذاك الشئ، لقيت باللي ذاك الفلوس اللي كنا كنصرفو على المقاصة كافيين باش نوصلوا واحد المساعدة ديال حوالي 800 درهم في الشهر لكل أسرة من هاذ القبيل، لم نتمكن، الغالب الله، لم نتمكن، وإذ لم نتمكن، أش درنا؟ قلنا نحاولو.. الحاجة قال لك: «ما لا يدرك كله لا يترك جله»، نحاولو نوصلو شي حاجة، لقينا، الحمد لله، هاذ القضية ديال الأرامل.

دابا راه احنا كنحاولو مع القضية ديال المعاقين، خصوصا المعاقين اللي عاجزين عن الحركة نهائيا، ولا يرجي أنه في شي نهار يكونوا قادرين يتكلفوا بأنفسهم، راكم تتعرفو هاذ النوع، فهمتي، يعني كايين واحد النوع ديال الإعاقة-نسأل الله لنا ولكم السلامة والعافية ولأولادنا وأولادكم ولأسرنا ولجميع المسلمين-يعني كيكون الطفل مسكين هكذا غيبقى حتى للنهار اللي غادي يموت، يكلف أسرته من الناحية الطبية، يكلف أسرته من الناحية ديال النظافة ديالو، يكلف أسرته، هذا حتى هما راه احنا كنشوفو منين غنجيبو هاذ الفلوس؟

لا بالنسبة باش نحلو المشكل ديال الصحة اللي قلنا لكم أنه المستشفيات الجهوية اللي مشى يطلب السكانير كيقولوا لو 6 شهور، اللي مشى يدير عملية كيقولوا لو عام، اعلاش؟ لأنه ما كايينش واحد العدد ديال الآليات، قررنا، إن شاء الله الرحمن الرحيم هذا توجه باقي ما دازش في الحكومة، ولكن غادي يدوز-قررنا باش نديرو لهم مليار ديال الدرهم خاصة بهاذ الشئ، المستشفيات الإقليمية، عفوا، المستشفيات الإقليمية، مليار ديال الدرهم سنويا على مدى خمس أو ست سنوات بالقانون، مليار ديال الدرهم لتجهيزها بكافة الأجهزة اللي كتحتاجها، وكذلك مليار ديال الدرهم، غادية تمشي لـ «صندوق التماسك الاجتماعي» لكي يعاد إنفاقها على المعاقين، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

طبعاً، هاذ الشئ ما غيجيش فوراً، وما غيجيش.. وقلنا هاذ الشئ

لويخدم في الوظيفة العمومية مرحبا به، ماشي ديال ابا، واللي تيسر لو يخدم في القطاع الخاص، الله يعاونو، واللي تيسر لو يخدم لراسو الله يعاونو، واللي تيسر لو يخدم في الخارج، الله يعاونو. المهم نكونو، وإلى ما قدوش ذاك التكوين نزيديو تكوين آخر.

المهم هو أنا ما غنوقفش التكوين، وفي هذا الإطار جات القضية ديال الأساتذة اللي كيخصكم ماشي غير تجيوا وتنصروا أي واحد، اسمحوالي، أ

الإخوان، أنا كنعقول للأساتذة اللي تيقراوا عند اللسي بلمختار يرجعوا يقرأوا، الله يهديهم، لأنه كنعطيهم 120 ألف فرنك في الشهر 1200 درهم، وتيقراوا سنة وغادي يوليوا أساتذة، وذيك الساعات غيوليوا موظفين.

أما أحسن؟ هكذا.. وما غيبقاش عندي مشكل باش نوظف العدد اللي ابغيت نوظف، وكان كيكون عندنا مشكل، الإخوان، وغنقولها لكم قبل ما الوقت يسالي: في التوظيف ديال هاذ الناس، لأنه كل مرة كينجحوا لينا 8000 واحنا عندنا غير 7000 وكيبقى لنا ذاك 1000 خالق لينا مشكل لا نستطيع أن نحله، وكاين شوية ديال العدل، اسمحو ليا اعلاش غنوظفك النهار الأول؟ حتى تدوز الامتحان وتنجح، حتى إلى دخلتي وعرفتي راسك موظف قول ليا كيفاش غنديرتقرا بعدا في الأصل؟.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

شكرا لكم جميع الإخوة على مساهمتكم.

رفعت الجلسة.

التعريب ديال سنة واحدة، يمكن ماشي مشكل، سنة واحدة ديال التقنيات، وليني راه السياسة، راه انت ملي امشيتي للتعريب وامشيتي للفرنسة ديال.. راه غادي تشعل النار، وهذالك الشئ اللي كيقدر هو الرئيس ديال الحكومة. ذاك الشئ علاش جلالة الملك، النهار اللي جا يختار رئيس الحكومة، ما اختارش بلمختار، اختار عبد الإله بنكيران.

كون ابغا يختار بلمختار، كون اختارو، راه كيعرفو قبل مني. اختارني أنا، باش أنا اللي نقدّر، ولهذا، راه صيفطت لورسالة، كنعقول لوهاذيك القضية ديال التعريب ديال الفرنسية ديال ذيك السنة خلمها علينا الله يخليك، دابا، واخرها، حتى نعاود نفكرو في ذاك الشئ، لأن أنا ما.. يعني ما.. على كل حال، ما كنتش على علم، وما اعطاهاش أهمية.

وثانيا، خاص الإخوان ديالنا بيداو يقولوا أشياء، ما يقولوش أمور ماشي صحيحة، السي اللبار، واش هاذ القضية ديال الباكلوريا قديمة ما ابقاتش صالحة واش انت متأكد؟ لا أبدا، أنا اللي رديتها صالحة، (Si)، أنا اللي صيفطت للكليات والجامعات كنعقول لهم الباكلوريا القديمة تبقى معتمدة، ما معنى الباكلوريا ما تبقاش صالحة؟ دابا هاذ البلاد هاذي..

شوف أنا غنعقول لكم كيفاش كانوا كيجلوا هاذ المشكل؟ غير بلاتي، غير بلاتي، تيقولوا: غنديرو التكوين، كيقولوا إلى درنا التكوين غيجيوا الناس يطلبوا منا باش نوظفهم، أش نديرو نجبسوا التكوين، قلت لهم: لا، غنديرو التكوين، إيوا إلى جاو الناس تطلبوا التوظيف؟ ما عنديش التوظيف، صافي التوظيف هو (le concours) اللي خرجاتو.. وليني أنا ملي تنكونك، ملي تنكونك راه إلى ما خدمتيش عندي تخدم عند واحد آخر، ولا تخدم لراسك، واش بحال اللي تكون بحال اللي ما تكونش؟ بحال اللي تكون بحال اللي بقى جالس في الدار؟ أنا غنواجه هاذ الشعب وغنواجه هاذ المجتمع ونقول لو: أنا أسيدي غنديرو التكوين، واللي تيسر